الفصل الثاني
مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية

أمل جمّال

مدخل

يتابع هذا الفصل تطورات مشهد العلاقات الخارجية الإسرائيلية في العام ٢٠١١ ويحلل الوقائع الأساسية التي بلورته كما يحاول استشراف وجهته وتطوراته المستقبلية. ويتابع الفصل ذلك في ضوء التطورات الجارية في المنطقة وعلى رأسها إسقاطات الثورات العربية والتطورات في الملف النووي الإيراني.

ما زالت إسرائيل تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية والتدهور في العلاقات مع تركيا وعمليات إعادة التشكيل في المنطقة العربية الناتجة عن الثورات الشعبية

ويدعي هذا الفصل أن إسرائيل ما زالت تواجه أزمة انعزال بسبب تعثر التقدم في مسار المفاوضات السلمية والتدهور في العلاقات مع تركيا وعمليات إعادة التشكيل في المنطقة العربية الناتجة عن الثورات الشعبية والتي تؤدي إلى تحالفات إقليمية جديدة، لها أثر كبير على مكانة إسرائيل وعلى موقعها في توازنات القوة المستقبلية في المنطقة. وعلى الرغم من انشغال العالم بالثورات العربية ونجاح إسرائيل في استغلال الوضع الراهن من أجل دفع القضية النووية الإيرانية إلى واجهة اهتماماتها، إلا أن القلق الإسرائيلي من التحولات الجارية في العالم العربي وخصوصاً النجاحات التي حققتها الحركات الإسلامية في الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية، وبوادر ارتفاع قوتها في ليبيا وإمكانية تصاعد عدم الاستقرار في سورية تقلق قيادات إسرائيل العسكرية والسياسية على حدّ سواء. تؤكد هذه التطورات بأن سياسة «الجدار الحديدي»، المبني على أن العرب هم تهديد جذري لن تتغير، وأن آليات الفصل والردع والامساك بزمام المبادرة تبقى الآليات الأساسية للتعامل مع الواقع وبأن على السياسة الخارجية أن تطوّع للفكر الأمني والمصالح العسكرية.

ما زالت الأوضاع على المستوى الإقليمي متحركة وهنالك عدم وضوح في التوجهات المتعلقة بالتقاطعات المصلحية والمنفعية، إلا أنه وبدون شك هنالك استسلام

أميركي للتحولات الجارية على مستوى توازنات القوى في المنطقة، حيث أن النموذج التركي القائم على فعالية قصوى لحزب إسلامي وسطي ذي توجهات اجتماعية محافظة واقتصادية رأسمالية، أمسى الأكثر قوة ويشكل القوة الجاذبة للعديد من البلدان العربية. يشكل نجاح الاسلاميين في الانتخابات البرلمانية التونسية والمصرية والمغربية والانخراط التركي العميق في الثورة الليبية ومن ثم السورية، مؤشراً واضحاً للتوجهات الإقليمية، خصوصاً إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التطورات الجارية على سياسات دول الخليج العربي، المعنية بتعاقدات مع تركيا لخلق توازنات جديدة تضعف نفوذ إيران وحلفائها السوريين واللبنانيين.

تبدو هذه التحولات وكأنها تلعب لصالح إسرائيل بسبب علاقات القربى بين تركيا ودول الخليج العربي من جهة والولايات المتحدة، حليفة إسرائيل الأقوى، من جهة أخرى. إلا أن الدور التركي الإقليمي يحتم استمرار الصدام مع إسرائيل التي ما زالت ترفض الإذعان للإرادة الإقليمية القاضية بحل القضية الفلسطينية بشكل مقبول.

أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية في العام ٢٠١١ إلى إضعاف الدور الأوروبي والأميركي في المنطقة، وأفسحت المجال لدخول تأثيرات جديدة متمثلة بنفوذ روسي متجدد يستمد قوته من المصالح المشتركة مع إيران وسورية

أدت الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية في العام ٢٠١١ إلى إضعاف الدور الأوروبي والأميركي في المنطقة، وأفسحت المجال لدخول تأثيرات جديدة متمثلة بنفوذ روسي متجدد يستمد قوته من المصالح المشتركة مع إيران وسورية. وما التصدي الروسي والصيني لقرار في مجلس الأمن بخصوص سورية في شباط ٢٠١٢ إلا دليل على الصراع الإقليمي بين الدول العظمى، العامل الذي يفرض على إسرائيل التزامات واضحة مآلها الرضوخ للمواقف الأميركية والأوروبية تجاه المنطقة خصوصاً في الشأن التركي وفي الشأن الفلسطيني، وذلك لأهمية مواقف الولايات المتحدة والدول الأوروبية تجاه القضية الإيرانية. لا يمكن رؤية القرارات الأوروبية لفرض حظر نفط على إيران وقرارات إدارة الرئيس أوباما تعميق العقوبات على الاقتصاد الإيراني إلا من خلال الصراع الاقليمي الهادف إلى إضعاف إيران وحليفتها سورية من أجل الحد من النفوذ الروسي والصيني في المنطقة. من هذا المنطلق فإن المواقف الإسرائيلية تجاه الثورات العربية والتي تتميز بالهدوء الحذر وتخفيض حدة المشادات مع تركيا تذكّر بالموقف تجاه الحرب الأميركية الأولى على العراق في العام ١٩٩١ والتي التزمت فيها حكومة شامير بالسكوت وعدم الرد على الرغم من سقوط صواريخ عراقية على إسرائيل. لا يعني هذا أن إسرائيل غير فاعلة في الساحة الإقليمية وخاصة العربية، حيث أن المحاولات الإسرائيلية للتأكد من ثبات اتفاقية السلام مع مصر تجلت بعدة أشكال أهمها الوساطة الأميركية والأوروبية. كما يبدو أن إسرائيل لن تأسف في حال سقوط نظام الأسد في سورية ما دامت تضمن الاستقرار على حدودها، فيما تعمل

على بناء طوق حول الدولة التركية من خلال علاقات مع جيرانها من الغرب والشرق، مثل أرمينيا واليونان وقبرص وأذربيجان وأوزباكستان وأرمينيا.

لا يعني الانصياع الإسرائيلي للمصالح الأميركية والأوروبية أن هنالك تناقضاً بينهما. فالمواقف تجاه إيران من جهة وتجاه الثورات العربية، خصوصاً في سورية من جهة أخرى، متوافقة. وتبقى منظومة المصالح الإسرائيلية في المحيط العربي مترافقة مع السياسات الأميركية وحتى موجهة لها كما هو الحال مع تقسيم السودان أو السياسة تجاه المصالحة الفلسطينية.

تفرض التحولات الإقليمية نفسها على إسرائيل في ظل وضع يشهد تعاظم الانتقادات والتذمر من سياسات الحكومة خاصة الاستيطانية، وعدم تقديم تنازلات تمكّن من استمرار المحادثات السلمية مع الفلسطينيين، إضافة الى تعاظم التوجهات العنصرية في التشريع القانوني الإسرائيلي، خصوصاً في كل ما يتعلق بمؤسسات حقوق الإنسان وتضييق الخناق على المواطنين العرب، وهو ما يفاقم عزلة إسرائيل في المحافل الدولية. والدلالة على ذلك هو التقرير الأوروبي حول حقوق الأقلية الفلسطينية في إسرائيل ومكانتها القانونية الآخذة بالتراجع جراء عمليات القوننة العنصرية التي يقودها إئتلاف من أحزاب الليكود ويسرائيل بيتينو وهئيحود هلئومي وهبييت هيهودي.

ما زالت وزارة الخارجية الإسرائيلية محكومة لشخصية وزيرها، أفيغدور ليبرمان وهو الشخصية غير المرغوب فيها في الكثير من العواصم المركزية في العالم، بما في ذلك في عاصمة الحليفة الأقوى لإسرائيل، الشيء الذي انعكس في لقاء ليبرمان مع وزيرة الخارجية الأميركية، هيلاري كلينتون في ٧ شباط ٢٠١٢ والذي استمر نصف ساعة فقط، ولم يخرج بأي تصريح مشترك.[١] لا شك أن الفراغ الدبلوماسي الذي ميز السياسة الخارجية الإسرائيلية منذ تولى ليبرمان الوزارة ما زال سائدا. يأتي هذا الفراغ في وضع يتراجع فيه تأثير إسرائيل الإقليمي وتتزايد عمليات إقصاء وعزل غير معلن لها من قبل الكثير من الدول والقيادات في العالم، حيث انخفض عدد الدعوات التي تقدم لوزير الخارجية الإسرائيلي من قبل نظرائه في العالم بشكل كبير، ما يعتبر مؤشراً واضحاً على تراجع التبادلات الدبلوماسية بين إسرائيل ودول العالم. ينعكس هذا الوضع في عدد زيارات رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى الخارج والتي تراجعت بشكل ملحوظ، واقتصرت على الدول الحليفة القريبة من إسرائيل مثل الولايات المتحدة وهولندا.

---

١ هآرتس، ٨ شباط ٢٠١٢..

تبقى العلاقات الخارجية الإسرائيلية مرهونةً للمواقف المتطرفة لحكومة نتنياهو في كل ما يتعلق بالاستيطان والشروط المستحيلة التي تضعها للحيلولة دون تقدم في العملية التفاوضية، وفي السنة الأخيرة في كل ما يتعلق بالقوانين العنصرية التي تسنها الحكومة والمتعلقة بالانتقاص من مكانة المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. وتستمر المناورة الدبلوماسية الإسرائيلية لمواجهة سياسات الإدارة الأميركية للرئيس أوباما في كل ما يتعلق بقضايا الاستيطان من خلال تفعيل اللوبي اليهودي في الكونغرس الأميركي. كما تحاول إسرائيل الالتفاف على الأزمة مع تركيا من خلال وضع أسس لمحور إقليمي جديد بين إسرائيل واليونان، الشيء الذي لم يلق ترحيبا أميركيا، في وقت تواجه فيه اليونان أزمة اقتصادية عارمة من جهة ويبرز فيه الدور التركي الفاعل في المنطقة بأكملها والذي يتماشى مع المصالح الأميركية والأوروبية من جهة أخرى.

التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية

ويمكن أن نلخص **خمسة توجهات إسرائيلية لمواجهة التحديات الإقليمية والضغوط الدولية**:

- **التأكيد على خطورة التهديد الإيراني في الفترة التي ينشغل فيها العرب بثوراتهم** والعمل على خلق حالة من الهلع الدائم بواسطة التركيز على الإدعاء بأن القدرة النووية الإيرانية تشكل حالة استثنائية تلزم اتخاذ إجراءات عملية.
- **اتخاذ موقف ضبابي من الثورات العربية**، بناءً على القاعدة القائلة إن أي تدخل أو دعم إسرائيلي لأي قوة سياسية سيكون عقبة أمامها وبما أن النتائج الممكنة للثورات غير واضحة فمن الأفضل استغلال الانشغال العربي بالثورات لتطوير إمكانيات إسرائيل التكنولوجية والعسكرية.
- **استمرار الاعتقاد بأن المعاهدة السلمية مع مصر هي كنز إستراتيجي** يجب العمل على الإبقاء عليها بكل ثمن من خلال بناء تفاهمات جديدة مع القوى السياسية الجديدة في مصر وعلى رأسها المجلس العسكري، وفي الوقت نفسه الإبقاء على قوة الردع العسكرية في وجه أي مخاطر قد تؤدي إليها الظروف الإقليمية الجديدة، خصوصاً إمكانية التغيير في توازنات القوى في مصر والتخلي عن معاهدة السلام الإسرائيلية-المصرية.

استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة وعلى رأسها دول شرق- جنوب آسيا

- **محاولات الحكومة الإسرائيلية تعميق تأثيرها على السياسة الخارجية الأميركية** من خلال الوصول إلى تفاهمات مع الرئيس أوباما على خلفية احتياجه لدعم يهودي في الانتخابات التي ستجري في شهر تشرين الثاني من العام ٢٠١٢.
- **استمرار توسيع رقعة التأثير الإسرائيلية في أقاليم ومناطق جديدة وبعيدة**

وعلى رأسها دول شرق- جنوب آسيا والتي بدأت تحتل صدارة قوائم الدول القيادية في العالم على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي، كما هو الحال مع الصين والهند ودول أخرى، دون المس بالعلاقات التقليدية مع الدول الغربية، التي تؤكد إسرائيل كل الوقت بأنها جزء لا يتجزأ منها، ولهذا على الأخيرة الإبقاء على احتضان إسرائيل.

سنقدم في هذا الفصل قراءة محتلنة للتحولات الجارية على العلاقات الخارجية الإسرائيلية من خلال الإشارة إلى محاور العلاقات الخارجية الإسرائيلية الأساسية، وعلى رأسها العلاقات مع الولايات المتحدة، العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي، كيفية التعامل مع الثورات العربية على خلفية الدور الفاعل لتركيا واستمرار التهديد الإيراني.

العلاقات الإسرائيلية مع الولايات المتحدة بين الإستراتيجي والتكتيكي

ما زالت العلاقات الإسرائيلية – الأميركية تمر في تطورات كثيرة، وتتأرجح بين التوافق والاختلاف. انعكس هذا التأرجح في مستويات مختلفة أهمها التباين بين توتر العلاقات الشخصية بين نتنياهو واوباما من جهة والتأكيدات الأميركية، خصوصاً للرئيس نفسه، حول توثيق العلاقات الأمنية والإستراتيجية بين البلدين. وتبقى العلاقات الإسرائيلية-الأميركية رهينة التوتر بين المستوى الإستراتيجي والمستوى التكتيكي والذي يلزم التفرقة بينهما من أجل فهم طبيعة العلاقة بين البلدين والتي تعكس تداخلات من الصعب رؤيتها في العلاقات بين دول أخرى، خصوصاً لوجود التأثير اليهودي القوي في الولايات المتحدة ولاستغلال الانتخابات للكونغرس وللرئاسة بشكل دوري من أجل الضغط على السياسيين الأميركيين لتقبل المواقف الإسرائيلية في الشؤون العسكرية والإستراتيجية والعلاقات الخارجية. يحيل المستوى الإستراتيجي من العلاقة الإسرائيلية الأميركية إلى العلاقة طويلة الأمد والعميقة وذات الأبعاد المصلحية العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والأبعاد الثقافية والأيديولوجية، تتمثل بالنهج الاقتصادي الرأسمالي من جهة والثقافة السياسية الجمهورانية ذات الميزات الديمقراطية والأيديولوجية اليهودية- المسيحية الآخذة في التطور كعامل مهم في حفظ العلاقات وتطويرها من جهة أخرى. ويتمثل المستوى التكتيكي للعلاقات بالسياسات الإقليمية والتعامل الموقعي مع التحديات كما هو الحال في التعامل مع القضية النووية الإيرانية والخلافات حول المحادثات الإسرائيلية- الفلسطينية.

كما أسلفنا في تقارير سابقة، فإن المستويين الاستراتيجي والتكتيكي يرتبطان بعلاقة

جدلية ويتأثر الواحد بالآخر بشكل دائم ومستمر، كما يتأثر بشكل خاص بوجود عامل مركزي يتوسط بينهما ويلعب دورا مهما في ترتيب هذه العلاقات وتنسيقها، ألا وهو المؤسسات واللوبيهات اليهودية الأميركية الضاغطة وحلفاؤها من المنظمات ذات التوجهات المحافظة وعلى رأسها المنظمات المسيحية المحسوبة على المسيحية «المتجددة».

الخلافات حول الاستيطان والعملية التفاوضية

تميزت بداية العام ٢٠١١ بالموقف الأميركي القاطع ضد أي محاولات لفرض الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فقد استعملت الولايات المتحدة حق النقض – الفيتو في مجلس الأمن في ١٨ شباط ٢٠١١ على مشروع قرار ينص على عدم شرعية المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية الفلسطينية من خلال لبنان ممثل المجموعة العربية في مجلس الأمن.[٢] وقد سارعت سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، سوزن رايس للتصريح بأن الموقف الأميركي لا يعني دعم الاستيطان... بل على العكس... نحن نشجب الاستيطان واستمرار إقامة المستوطنات. على مدى أربعة عقود، زعزع الاستيطان الأمن وقوّض الأمل لتحقيق السلام... هذه العمليات تخالف التزامات دولية وتضعف فرص السلام.»

تعكس هذه الأقوال محاولات الرئيس أوباما الموازنة بين احتياجاته السياسية الداخلية والتي ترتبط بالضغوط عليه من قبل اللوبي الداعم لإسرائيل في الكونغرس وفي البيت الأبيض والذي له تأثير على فرص انتخابه لدورة ثانية في نهاية العام ٢٠١٢ وبين تلبية توقعات العالم العربي في ظروف الثورة العربية والتخلي الأميركي عن نظام حكم الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

إن جدلية العلاقة بين المستوى الإستراتيجي والمستوى التكتيكي في العلاقات الإسرائيلية الأميركية تنعكس في المفارقة بين الصفقات والالتزامات العسكرية الأميركية تجاه إسرائيل والاحتفاء الأميركي بتبديل قائد الجيش الإسرائيلي من خلال حضور قائد أركان الجيش الأميركي السابق مايكل ماكميلان حفل توديع رئيس الأركان غابي اشكنازي في أواسط شباط ٢٠١١ والفيتو الأميركي المذكور أعلاه على مشروع قرار شجب الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن الدولي وبين الاستياء وحتى التذمر الذي عبر عنه معلق النيويورك تايمز، توماس فريدمان المقرب جداً من البيت الأبيض من تصرفات

٢ **جلوبس**، ١٩ شباط ٢٠١١. وأيضا: http://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1000624608 (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)

إسرائيل ومقولاتها التشهيرية خلال أيام الثورة المصرية، حيث كانت هنالك العديد من التصريحات لشخصيات إسرائيلية حول إمكانية الولايات المتحدة الوثوق بإسرائيل فقط في المنطقة لكونها الديمقراطية الوحيدة الموثوقة بها.[3] حضور ماكميلان في تل أبيب ومقولات فريدمان في النيويورك تايمز يعكسان ازدواجية العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ازدواجية يغذي بعضها البعض، وفي الظروف الحالية فان التطرف الإسرائيلي يقابل بفتور أميركي من جهة ومحاولات تجاوز الوضع القائم من خلال المزاوجة بين الانتقاد وعدم التخلي عن المواقف التقليدية والتأكيد على أمن إسرائيل من جهة أخرى.

يقابل التطرف الإسرائيلي بفتور أميركي من جهة ومحاولات تجاوز الوضع القائم من خلال المزاوجة بين الانتقاد وعدم التخلي عن المواقف التقليدية والتأكيد على أمن إسرائيل من جهة أخرى

تتعلق ازدواجية السياسة الأميركية بالتباين بين مواقف البيت الأبيض، القائم على السياسة الخارجية الأميركية، والذي يضع السياسات الإستراتيجية والعسكرية، وبين الضغوطات الآتية من الكونغرس، حيث هنالك تأثير إسرائيلي واضح يتجلى بالحفاوة التي يستقبل بها رؤساء وزراء إسرائيليون في مجلس الشيوخ ومجلس النواب، كما كان الحال مع زيارة بنيامين نتنياهو في شهر أيار ٢٠١١.

لقد شكلت زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة في شهر أيار ٢٠١١ أوج الخلافات القائمة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالاستيطان والعملية التفاوضية. وكانت سلسلة الخطابات التي ألقاها أوباما في وزارة الخارجية الأميركية أمام أيبك ومن ثم خطاب نتنياهو امام الكونغرس الأميركي المؤشر الواضح على قدرة الحكومة الإسرائيلية واللوبي اليهودي على التلاعب في السياسة الأميركية وتوجيهها لمصلحة إسرائيل من خلال اللعب على التوتر القائم بين البيت الأبيض والكونغرس والتنافس الديمقراطي-الجمهوري على الرأي العام الأميركي تحضيراً للانتخابات الرئاسية القادمة في نهاية العام ٢٠١٢. وقد وضع نتنياهو أوباما في موقف حرج أدى به إلى الظهور كمن يتراقص بحسب الموسيقى المعزوفة من أروقة اللوبي اليهودي والمصالح الإسرائيلية. وقد كتبت صحيفة الواشنطن بوست بأن أوباما نجح في شق صفوف الجمهور اليهودي في الولايات المتحدة ولكن الصحيفة كتبت أيضاً بأن نتنياهو نجح في اختراق صفوف الرئيس ووضعه في مواجهة مباشرة مع الكونغرس المحكوم بأغلبية جمهورية.[4]

شكلت زيارة نتنياهو إلى الولايات المتحدة في شهر أيار ٢٠١١ أوج الخلافات القائمة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية في كل ما يتعلق بالاستيطان والعملية التفاوضية

لا شك أن لقاء نتنياهو والرئيس أوباما في البيت الأبيض في ١٨ أيار ٢٠١١ كان أوج الصراع الإعلامي الدائر بين الأثنين، حيث قام نتنياهو بالقاء محاضرة أمام الرئيس حول الموقف الإسرائيلي من الاستيطان وعلاقة ذلك بأمن إسرائيل، الأمر الذي لا يمكّنها من قبول مبدأ حدود حزيران ١٩٦٧ كقاعدة للمفاوضات مع الفلسطينيين، كما

3 **New York Times**, 14.2.2011.
4 **Washington Post,** 22.5.2011; 23.5.2011.

وضّح أوباما في خطابه في وزارة الخارجية الأميركية في ١٧ أيار ٢٠١١ ومن ثم أمام اللوبي اليهودي في ٢٠ أيار ٢٠١١ . وقد رأى العديد من المعلقين بأن تصرف نتنياهو كان مبنياً على الدعم والتفهم الذي أبداه العديد من القياديين في الحزب الجمهوري وأتى لتوضيح الموقف اليميني المحافظ الذي يدعمه نتنياهو في وجه إدارة أميركية مرهونة بالانتخابات الرئاسية القادمة .[٥]

وقد أوضح مستشار الأمن القومي الإسرائيلي، يعكوف عميدرور أن نتنياهو لم يقصد مواجهة الرئيس، وأن الخلافات أقل مما تصرح به الصحف .[٦] إلا أن مقربين من نتنياهو أوضحوا بأنه لم يكن مفر أمام رئيس الوزراء، كان عليه توضيح نقاط الاختلاف . وقال الوزير موشي بوغي يعلون، صاحب المواقف المتشددة والمقرب من نتنياهو «لو لم يقم نتنياهو بذلك لوجدنا أنفسنا على منحدر خطر من الناحية الدبلوماسية والأمنية . يجب علينا أن ندافع عن مصالحنا .»[٧] إن سلوك نتنياهو وأقوال مقربيه تعكس البرودة من جهة والشكوك من جهة أخرى القائمة بين نتنياهو وإدارة الرئيس أوباما، المشغولة بالتحضير للانتخابات الرئاسية القادمة في تشرين الثاني ٢٠١٢ والحاجة لدخول هذه الانتخابات بدون توتر قوي مع اللوبي الصهيوني ورؤوس الأموال اليهودية التي توفر أكثر من نصف تكاليف الحملات الانتخابية للحزب الديمقراطي .[٨]

قامت الولايات المتحدة بالحشد ضد قبول مجلس الأمن عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية

وقد قامت الولايات المتحدة بالحشد ضد قبول مجلس الأمن عضوية دولة فلسطين الذي تقدمت به منظمة التحرير الفلسطينية .[٩] وفي خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ٢٠١١ أوضح الرئيس أوباما موقفه الرافض للمشروع الفلسطيني الداعي لاعتراف دولي بدولة فلسطينية .[١٠] وأتى الموقف الأميركي بناء على الاعتقاد بأن الحل يجب أن يكون عبر المفاوضات، الشيء الذي أوحى بالخضوع للضغوط الإسرائيلية . هذه الخطوة الأميركية المترافقة مع المصالح الإسرائيلية تؤكد أن التباينات في المواقف الأميركية–الإسرائيلية على المستوى التكتيكي لا تفسد للود قضية على المستوى الإستراتيجي، الشيء الذي ينعكس في المواقف الأميركية الواضحة تجاه أمن إسرائيل والتأكيد على المحافظة على التفوق النوعي الإسرائيلي بواسطة الدعم المادي والتكنولوجي والعسكري الذي تمنحه الولايات المتحدة لإسرائيل . وقد انعكس هذا الدعم في أقوال الرئيس الأميركي في المناسبات نفسها التي أوحى فيها عن خلافه مع

5 **New York Times,** 19.5.2011.
6 **Washington Post,** 23.5.2011.
7 **Washington Post,** 23.5.2011.
8 http://www.forward.com/articles/139291/#. (شوهد آخر مرة ٢١/ ٢/ ٢٠١٢).
9 **The Guardian**, 14.8.2011.
10 **New York times**, 21.9.2011.

رئيس الوزراء الإسرائيلي.[11] كما تم التعبير عن هذا الموقف من خلال لقاءات لوزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك مع وزير الدفاع الأميركي ليون بانيتا ورئيس أركان الجيش الأميركي، مارتن ديمبسي.[12] كما أن زيارة المستشار الأميركي للأمن القومي، توم دونيلون في ١٨ شباط ٢٠١٢ إلى إسرائيل تعكس العلاقات الوطيدة على المستوى الأمني بين الدولتين الاهتمام الأميركي بالمواقف الإسرائيلية.[13]

تبين المعطيات التي نشرها المركز الإسرائيلي للتصدير بأن إجمال التصدير الإسرائيلي للولايات المتحدة بلغ ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠ وهو يشكل ١٩٪ من الصادرات الإسرائيلية

من أجل الإجمال والتوضيح بشكل قاطع لا بد من النظر إلى التبادل التجاري الإسرائيلي-الأميركي لكي نفهم عمق أواصر العلاقات بين الطرفين. تبين المعطيات التي نشرها المركز الإسرائيلي للتصدير بأن إجمال التصدير الإسرائيلي للولايات المتحدة بلغ ١٨,٥ مليار دولار في العام ٢٠١٠ وهو يشكل ١٩٪ من الصادرات الإسرائيلية. كما أظهر المركز أن الواردات الإسرائيلية من الولايات المتحدة وصلت إلى ٦,٧ مليار دولار في العام ٢٠١٠.[14] وتصرح الغرفة التجارية الإسرائيلية بأن التبادل التجاري الإسرائيلي-الأميركي الذي وصل إلى ٢١٪ في الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٩ تراجع إلى ١٩٪ في العام ٢٠١٠.[15] على الرغم من ذلك تبقى الولايات المتحدة الشريك الأساسي في التبادل التجاري، وهي توازي مجمل التبادل التجاري مع كل دول آسيا الذي وصل إلى ٢١٪ في العام ٢٠١٠ والذي سنتطرق إليه لاحقاً.

العلاقات مع الاتحاد الأوروبي

استمرت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية عام ٢٠١١ بالتأرجح بين التوافق والمشادات على خلفية التباين في وجهات النظر في كل ما يتعلق بالسياسة المرادة نحو المشروع النووي الإيراني من جهة وكل ما يتعلق بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى. وقد استمرت الضغوطات الأوروبية ضد سياسة إسرائيلية مستقلة تجاه إيران، خصوصاً فيما يتعلق بضربة عسكرية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الأزمة الإقتصادية الأوروبية الخانقة وذلك جراء ارتفاع في أسعار النفط، حيث تستورد عدة دول أوروبية النفط الإيراني. هذا الاهتمام الأوروبي بأسعار النفط له علاقة بالأزمة الليبية التي تعتبر مصدرا مهما للنفط الأوروبي، حيث تعطّل تصديره فترة بسبب الثورة ضد نظام معمر القذافي.

استمرت العلاقات الإسرائيلية الأوروبية عام ٢٠١١ بالتأرجح بين التوافق والمشادات على خلفية التباين في وجهات النظر

11 **New York Times**, 30.11.2011.
12 **New York Times,** 20.1.2012.
13 http://www.nrg.co.il/online/1/ART2078/338/.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).
14 http://www.export.gov.il/heb/Countries/NorthAmerica/USA/Agreements/. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)
15 http://www.news1.co.il/Archive/0020-D-28361300-.html. **(شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢)**

تأرجح الموقف الأوروبي تجاه إيران بين الموافقة على فرض عقوبات اقتصادية وبين محاولة استمرار المحادثات بين الطرفين لإقناع الأخيرة بالتخلي عن مشروعها النووي. انعكس هذا التأرجح في مضمون القرارات الأوربية المتأنية والتي لم تمس بالعلاقات النفطية. وقد أقر الاتحاد الأوروبي في شهر كانون الثاني قرارا ينص على مقاطعة النفط الإيراني خلال ستة أشهر، وذلك لإفساح المجال للدول التي تستورد نفطاً إيرانيا أن تجد بدائل لا تدخلها في أزمة، في وقت تواجه فيه أزمة اقتصادية خانقة. وقد عبرت إسرائيل عن ارتياحها من هذا القرار ودعت إلى تجميد العلاقات مع البنك المركزي الإيراني.[١٦] وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان لسكرتير دول ال-OECD لمبرتو زنيار إنه يبارك قرار وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي مقاطعة النفط الإيراني وبأن هذا القرار يثني إيران عن الاستمرار في مشروعها لتطوير سلاح نووي وذلك قبل اتخاذ خطوات أشد قسوة.[١٧] إلا أن الاتحاد لم ينصع للضغوطات الإسرائيلية ودعا إيران لمواصلة المحادثات القائمة بين الطرفين بعد أن هددت إيران باستباق المقاطعة الأوروبية وإيقاف تصدير النفط للدول الأوروبية التي كانت شريكة في اتخاذ القرار.[١٨]

أتى الموقف الأوروبي من إيران في سياق محاولات الحد من التهديدات الإسرائيلية التي تتحدث عن ضربة عسكرية على منشآت المشروع النووي الإيراني

أتى الموقف الأوروبي من إيران في سياق محاولات الحد من التهديدات الإسرائيلية التي تتحدث عن ضربة عسكرية على منشآت المشروع النووي الإيراني. خصوصاً أن دبلوماسيين أوروبيين صرحوا بأن ضربة إسرائيلية على إيران من الممكن أن تؤدي إلى رد فعل ليس إيرانيا فقط وإنما باكستاني أيضاً، آخذين بعين الاعتبار بأن بحوزة باكستان سلاح نووي. وصرح نيك وتني الذي ترأس نظام الأمن الأوروبي في السابق بأن نتائج ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران ستكون كارثية، حيث أن إسقاطات ضربة من هذا النوع ستكون ليس في المجال الاقتصادي والسياسي فقط وإنما في المجال الأمني، حيث أن «الإيرانيين سيردون الحرب على أهداف أوروبية في المنطقة، وسيرسلون مجموعات إرهابية لضرب أهداف في غرب أوروبا».[١٩]

كان ثمن هذا التخوف الأوروبي هو ميوعة في الموقف تجاة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي وفي مواجهة التعنت الناجم عن مواقف إسرائيلية متشددة بكل ما يتعلق بالمفاوضات مع السلطة الفلسطينية. عبرت بعض الدول الاوروبية عن موقفها تجاه الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني واستيائها من سياسات إسرائيل من خلال التصويت لإدانة الاستيطان في مجلس الأمن في أوائل العام ٢٠١١. وقد كانت

١٦ **هآرتس**، ٢٤ شباط ٢٠١٢.

17 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4179710,00.html. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

١٨ **معاريف**، ٢٩ كانون ثاني ٢٠١٢. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

19 http://news.walla.co.il/?w=/2689/2506512.

فرنسا وبريطانيا وألمانيا والبرتغال صوتت إلى جانب الإدانة خلافاً للتوقع الإسرائيلي والفيتو الأميركي.[٢٠] وقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها الناقد لإسرائيل من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني كما فعلت فرنسا في تموز ٢٠١٠.[٢١] أقلقت هذه الخطوات إسرائيل كونها تتماشى مع الدبلوماسية الفلسطينية الداعية للاعتراف بالدولة الفلسطينية في حدود العام ١٩٦٧، وعكست التوتر القائم بين بعض الدول الأوروبية وحكومة إسرائيل الحالية، والتي تتهمها بعض القيادات الأوروبية بعدم المسؤولية والتسبب بتدهور العلاقات بين الطرفين إلى وضع لا يمكن التغاضي عنه.[٢٢] وتأتي المواقف الرسمية الأوروبية على خلفية التحولات الجارية في المواقف الشعبية والمدنية في الدول الأوروبية الكبرى والتي تنتقد إسرائيل وتضغط في اتجاه معاقبتها على سياساتها الاستيطانية، الشيء الذي ينعكس في عدم دعوة رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى العواصم الأوروبية.[٢٣] وقد أتت التصريحات الألمانية على لسان المستشارة أنجليكا ميركل التي عبرت عن استيائها من القرار الإسرائيلي المصادقة على إقامة ١١٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة جيلو بالقرب من القدس مؤشراً واضحاً على أزمة الثقة القائمة بين المستشارة ونتنياهو. وأتت هذه الأزمة بعد أن حاولت المستشارة إقناع الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالعودة إلى طاولة المفاوضات وفي الوقت نفسه عملت على إقناع دول عضو في مجلس الأمن برفض قبول عضوية دولة فلسطين.[٢٤] كما يأتي التحول في موقف المستشارة الألمانية بعد زيارتها إلى إسرائيل في أواخر كانون الثاني ٢٠١١، حيث بدأت الأزمة تأخذ بعداً علنياً مواجها لحكومة نتنياهو.[٢٥] وتأتي الأزمة مع المستشارة الألمانية بعد الأزمة مع الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والذي أبدى امتعاضة من سلوكيات رئيس الوزراء الإسرائيلي في كل ما يتعلق بالمفاوضات الإسرائيلية–الفلسطينية وعمليات التوسّع الاستيطانية.[٢٦]

وقد عبرت بعض الدول الأوروبية عن موقفها الناقد لإسرائيل من خلال رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني

في المقابل، تستغل إسرائيل علاقاتها حديثة العهد مع دول شرق أوروبية مثل بولندا لكي تؤثر في قرارات الاتحاد الأوروبي، وقد أتت زيارة رئيس الوزراء البولندي،

تستغل إسرائيل علاقاتها حديثة العهد مع دول شرق أوروبية مثل بولندا لكي تؤثر في قرارات الاتحاد الأوروبي

٢٠ **هآرتس**، ١٩ شباط ٢٠١١

21 «Upgrading the status of the General Delegation of Palestine in France» Statement by Bernard Kouchner, Minister of Foreign and European Affairs, 26.7.2010, http://ambafrance-us.org/spip.php?article1761.

٢٢ ليمور بركان، «الكفاح الفلسطيني للاعتراف بالدولة الفلسطينية وضد المستوطنات»، ٢٠ شباط ٢٠١١. على : http://www.memri.org.il/cgi-webaxy/sal/sal.pl?lang=he&ID=107345_memri&act=show2&dbid=articles&dataid=2686 (شوهد ١/ ٣/ ٢٠١١)

٢٣ براك ربيد، «نتنياهو يواجه عزلة دولية بسبب تعثر المفاوضات السلمية»، **هآرتس**، ١٨ شباط ٢٠١١. .

٢٤ **هآرتس**، ٢ تشرين أول ٢٠١١.

٢٥ شمعون شطاين، «إسرائيل والاتحاد الأوروبي: اختلافات حقيقية أم حديث الطرشان»، **مباط عال**، ٣٠٥، (٢٧ كانون الأول ٢٠١١).

٢٦ **هآرتس**، ٢٥ تشرين ثاني ٢٠١١

دونالد تاسك في ٢٣ شباط ٢٠١١ في هذا السياق. كما تأتي زيارة نتنياهو إلى قبرص في ١٦ شباط ٢٠١٢ والحديث عن القضية الإيرانية هناك من أجل ممارسة ضغوطات على الاتحاد ومن أجل إرسال رسالة واضحة لأنقرة أيضاً.[٢٧] كما تأتي زيارة نتنياهو إلى هولندا في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ في سياق المساعي الإسرائيلية للضغط على دول الاتحاد الأوروبي العريقة في الشأن الإيراني.[٢٨]

العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل آخذة بالتوسع

على الرغم من هذا فان العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل آخذة بالتوسع. وقد بدأت محادثات اقتصادية للّجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والمالية بين ممثلين عن الاتحاد الأوروبي برآسة سفير الاتحاد في تل أبيب أندرو ستانلي وممثلين لوزارة المالية الإسرائيلية وذلك في سياق EU-Israel Association Agreement والتي من شأنها توطيد العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.[٢٩] وما زالت دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية للدول الأوروبية ١٤,٤ مليار يورو بينما الواردات الإسرائيلية من الدول الأوروبية ١١,١ مليار يورو في العام ٢٠١٠.[٣٠] وعلى الرغم من انتهاء مدة خطة العمل (Action plan) لتطبيق سياسة دول الجوار الأوروبية (European Neighborhood Policy) في حزيران ٢٠١٠، إلا أنه تم تمديد التعامل بموجبها في مجالاتها السياسية، وهي: المواصلات، الطاقة، الأبحاث والتربية.[٣١] ورصد الاتحاد بعض المساعدات المالية لإسرائيل على الرغم من استياء بعض الدول الأوروبية على خلفية سياسات إسرائيل الاستيطانية.

ينعكس التأرجح في العلاقات الأوروبية-الإسرائيلية في التباين والفجوة الآخذة بالاتساع بين الموقفين الرسمي والشعبي الاوروبي. إن المواقف الرسمية حتى وإن كانت مستاءة أو ناقدة لسياسات الحكومة الإسرائيلية فإنها ما زالت تميل إلى احتضان إسرائيل. انعكس ذلك في زيارة ٤٢٠ عضو برلمان أوروبي إلى إسرائيل في شباط ٢٠١١ لحضور مؤتمر للتضامن معها.[٣٢] كما قامت الحكومة البريطانية بتعديل قوانينها التي تسمح بمحاكمة مجرمي حرب من كل أنحاء العالم، والتي حدت من إمكانية دخول سياسيين إسرائيليين كانوا جزءا من عمليات اتخاذ القرار وقت الحرب على لبنان في

ما زالت دول الاتحاد الأوروبي تشكل الشريك الثاني لإسرائيل في عمليات التبادل التجاري

27 http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/CdaNewsFlash/0,2297,L-4190879_184,00.html. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

28 http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=859455. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

29 www.financeisrael.mof.gov.il/FinanceIsrael/Docs/.../20120123_2.doc.

30 كما نشر على الصفحة الالكترونية للاتحاد الأوروبي http://trade.ec.europa.eu/doclib/docs/2006/september/tradoc_113402.pdf. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢).

٣١ كما نشر على الصفحة الالكترونية للاتحاد الاوروبي على الرابط التالي: http://eeas.europa.eu/israel/index_en.htm (شوهد ٣/ ٣/ ٢٠١١)

٣٢ إيلي بردنشتين، «القدس: المئات من الوزراء الأوروبيين في مؤتمر دعم لإسرائيل»، ٦/ ٢/ ٢٠٠١ (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١)، http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/208/657.html?hp=1&cat=404.

العام ٢٠٠٦ أو الحرب على غزة في شتاء العام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ . [٣٣] وقد قامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية ورئيسة حزب كاديما، تسبي ليفني بزيارة بريطانيا في ٦ تشرين الثاني ٢٠١١ وصرحت أن على بريطانيا أن تحاكم مجرمين حقيقيين إذا أرادت أن تحاكم أحداً .

قامت الخارجية الإسرائيلية بالترويج للموقف القائل إن إيران تشكل تهديداً للدول العربية في الخليج لا يقل عن التهديد لإسرائيل

العلاقات الإسرائيلية-الإيرانية وخبايا الحرب السرية

شكّلت التطورات الجارية في المنطقة العربية فرصة للمحاولات الإسرائيلية الدفع بالقضية المتعلقة بالمشروع النووي الإيراني إلى مركز الأجندة السياسية للدول الغربية وبعض الدول العربية . وقد قامت الدبلوماسية الإسرائيلية ومعها المؤسسة الأمنية بترويج غير مسبوق للخطر الكامن في المشروع النووي الإيراني، وعلى أن هذا المشروع ذو طابع عسكري ويشكل تهديداً وجودياً ليس لإسرائيل فقط، إنما للمنطقة بأكملها . وقد استعملت الدبلوماسية الإسرائيلية كل طاقاتها للترويج للخطر الوجودي والذي من غير الممكن أن تسمح إسرائيل بوجوده . في هذا السياق يمكن الأخذ بقول نتنياهو «للشعب اليهودي ولدولة إسرائيل الحق والواجب والقدرة لمنع تصفية أخرى للشعب اليهودي أو دولته» كمؤشر لتعامل إسرائيل مع المشروع النووي الإيراني والتهديد النابع منه . [٣٤]

وقد قامت الخارجية الإسرائيلية بالترويج للموقف القائل إن إيران تشكل تهديداً للدول العربية في الخليج لا يقل عن التهديد لإسرائيل . وقد قام الإعلام الإسرائيلي بالتطرق لهذا الموضوع من خلال اقتباس بعض أقوال صحافيين خليجيين كما هو الحال عندما قام الصحافي روعي نحمياس من صحيفة يديعوت أحرونوت باقتباس الصحافي السعودي، تركي عبدالله السديري من صحيفة الرياض، والذي صرح بأن إيران تشكل خطراً على العرب لا يقل عن الخطر على إسرائيل . [٣٥] كما يشير نحمياس إلى العلاقات العربية-الإيرانية ويظهر التوترات القائمة بين طهران ومعظم العواصم العربية وعلى وجه الخصوص دول «الاعتدال» المتمثلة بمصر والأردن ودول الخليج العربي، وذلك على خلفية الدعم الإيراني لقوى الممانعة في المنطقة وعلى رأسها سورية وحزب الله في لبنان وحماس في قطاع غزة . يهدف هذا التأكيد على التهديد المشترك وابراز التماهي بين المصالح المشتركة لإسرائيل ولدول الخليج إلى موضعة إسرائيل في الساحة الإقليمية كعامل إيجابي، من الممكن أن يخدم مصالح عربية خليجية من جهة، وإلى ضغط خليجي على الولايات المتحدة، الحليف المشترك، لاتخاذ مواقف أكثر حزماً تجاه القضية

هدف هذا التأكيد على التهديد المشترك وابراز التماهي بين المصالح المشتركة لإسرائيل ولدول الخليج إلى موضعة إسرائيل في الساحة الإقليمية كعامل إيجابي

33 http://news.walla.co.il/?w=/14/1866460. (شوهد آخر مرة ١٦/ ٢/ ٢٠١٢) .

٣٤ **يديعوت أحرونوت**، ٢٣ كانون ثاني ٢٠١٢ . .

٣٥ روعي نحمياس، «خوف نووي: العرب أيضاً قلقون من إيران نووية»، **يديعوت أحرونوت**، ١١ أيلول ٢٠١١: http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4145098,00.html

الإيرانية. كما يأتي هذا الموقف والذي يتحدث فيه العديد من القيادات الإسرائيلية في خضم الثورات العربية التي يتم فيها فرز واضح بين مواقف متعاكسة في كل ما يتعلق بالصراع على الهيمنة الأميركية في المنطقة، خصوصاً في كل ما يتعلق بتصاعد الإخوان المسلمين في مصر وتونس وليبيا ومحاولات ترويضهم من جهة ومحاولات إرضاخ النظام السوري للمعسكر المتماشي مع المصالح الأميركية في المنطقة.

وقد عبر الصحافي المخضرم والخبير في الشؤون الأمنية من صحيفة هآرتس، عاموس هرئيل عن الاعتبارات الإسرائيلية في القضة الإيرانية ولخصها بثلاث نقاط: مدى اللزوم، والشرعية، والإمكانية. وعبر هرئيل عن القناعة الإسرائيلية بأن إيران في طريقها إلى تطوير سلاح نووي وبأن المسألة المتعلقة بقرار القائد الروحي للثورة الإيرانية هي مجرد قضية وقت. لهذا فإن مدى اللزوم عال وهو يرتبط بالشرعية العالية أيضاً والتي تنعكس في القلق الغربي من تسليح نووي إيراني. على مستوى القدرات يقول هرئيل بأن سلاح الجو الإسرائيلي طوّر قدراته في الفترة الأخيرة ولا شك بأن المسؤولين الأميركيين يعون القدرات الإسرائيلية وهذا هو الذي يقلقهم، حيث أن الولايات المتحدة لا ترى بضربة إسرائيلية لإيران عملية بسيطة، والتي من الممكن أن تجرها إلى حرب هي في غنى عنها في الوقت الحالي.[٣٦]

نشر المحللان شمعون شطاين وشلومو بروم تحليلاً يتعلق بالنقاش الإسرائيلي الدائر حول الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الخطر النووي الإيراني مشجعين إفساح المجال لنقاش مفتوح وحرّ في المجتمع الإسرائيلي حول ماهية التهديد وإسقاطاته على سياسة الضبابية في السياسية النووية الإسرائيلية وبإمكانية تطور التسلح النووي في دول إضافية في الشرق الأوسط، وأبعاد ضربة إسرائيلية في إيران على العلاقات مع الولايات المتحدة. وأوضح الكاتبان أن النقاش المفتوح لا يمكن أن يكشف خبايا التخطيط العملي الإسرائيلي لأن هذه المعلومات تبقى سرية، بينما يزرع مجرد النقاش المفتوح القلق في نفوس الإيرانيين بحسب الكاتبين.[٣٧] يأتي هذا التحليل في سياق الرؤية الإسرائيلية المبنية على الحرب النفسية والإعلامية والدبلوماسية ضد إيران.

انعكست اللهجة الإسرائيلية الرسمية الحادة تجاه المشروع النووي الإيراني في تطورات موازية تتعلق بعمليات قتل قياديين في المشروع النووي الإيراني في طهران والتفجيرات المختلفة في مواقع عسكرية في إيران. حدثت في هذا السياق عدة تفجيرات في مراكز

---

٣٦ عاموس هرئيل، «تلبد الغيوم»، **هآرتس**، ٤ تشرين الثاني ٢٠١١. http://www.haaretz.co.il/magazine/1.1556834.

٣٧ شمعون شطاين وشلومو بروم، «الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه التسلح النووي الإيراني: قضايا للنقاش الشعبي»، **مباط عال**، العدد ٣١-، ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢.

عسكرية إيرانية نسبت إلى المخابرات الإسرائيلية والأميركية على حدّ سواء. وقد وجهت إيران إصبع الاتهام لإسرائيل، حيث كثر الحديث عن الموضوع في وسائل الإعلام. وقد وقع تفجير في قاعدة لحرس الثورة بالقرب من طهران يوم السبت ١٢ تشرين الثاني ٢٠١١، حيث قتل ١٧ شخصاً وأصيب العديد من الجنود. وصرحت الصحيفة الفرنسية التي تطرق إليها الموقع الإخباري الأكثر انتشاراً في إسرائيل، Ynet أن الموساد هو الذي يقف وراء هذه العملية التي تأتي في سياق الحرب الباردة الهادفة لعرقلة المشروع النووي الإيراني، الذي تدّعي إسرائيل بأنه عسكري.[٣٨] في هذا السياق قال رئيس شعبة الأبحاث في وحدة المخابرات العسكرية، البريغادير إيتاي بارون أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست الإسرائيلي «التفجير كان في موقع تطوير صواريخ أرض-أرض وسيؤدي إلى تأجيل عملية التطوير في هذا المسار. . لكن يجب التأكيد أن لدى إيران مسارات تطوير أخرى.»[٣٩] لقي الجنرال حسن طهراني مصرعه في هذا التفجير، وهو جنرال تم التأكد من موقعه القيادي في المشروع النووي الإيراني، بحسب المحللين العسكريين الإسرائيليين، من خلال مشاركة الرئيس الإيراني، محمود أحمدي نجاد في مراسم دفنه.[٤٠] وقد لمح وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك لوقوف إسرائيل خلف العملية بقوله «لتتكاثر هذه العمليات.»[٤١] وفي ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١٢ وقع انفجار إضافي بالقرب من أصفهان، حيث يتواجد مفاعل لتكرير اليورانيوم، والذي تم التعتيم عليه بحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية من أجل منع تطور حالة هلع.[٤٢] كما تمت تصفية عالم إيراني مختص بالكيمياء في طهران في ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ وهو يعمل في المفاعل النووي في نتنزاد.[٤٣] واتهم نائب حاكم طهران، سفر علي برتلو إسرائيل بانها « تقف وراء هذه العمليات وبأن هذا عمل الصهاينة.»[٤٤]

تأتي العمليات التخريبية في إيران ضمن سلسلة من العمليات التي تعبر عن المحاولات لخلق البلبة والرهبة في صفوف العاملين في المشروع النووي الإيراني ولتوجيه الأنظار لقدرة المخابرات المنفذة لهذه العمليات على اختراق شبكة الأمن الإيرانية

تأتي هذه العمليات التخريبية ضمن سلسلة من العمليات التي تعبر عن المحاولات لخلق البلبلة والرهبة في صفوف العاملين في المشروع النووي الإيراني ولتوجيه الأنظار لقدرة المخابرات المنفذة لهذه العمليات على اختراق شبكة الأمن الإيرانية واستهداف أي موقع في إيران. يبرز هذا التوجه من خلال الرد الإيراني والذي تم التعبير عنه في هجوم مسلح على دبلوماسيين إسرائيليين في جورجيا وفي الهند وفي تايلندا، حيث

٣٨ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4147157,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).
٣٩ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4154369,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).
٤٠ أمير أورن، «حرب الظلال بين أورشليم وطهران»، **هآرتس**، ١٩ تشرين الأول ٢٠١١.
٤١ **هآرتس**، ١٤ تشرين الأول ٢٠١١
٤٢ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4154369,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).
٤٣ **هآرتس**، ١٢ كانون الثاني ٢٠١٢
٤٤ موقع Ynet الإخباري. http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4174115,00.html. (شوهد آخر مرة ١٤/ ٢/ ٢٠١٢).

أن العمليات لم تنجح في تحقيق نجاح يذكر والمس بشكل جدي بالأهداف الإسرائيلية، وتم الكشف عن هوية الفاعلين في تايلندا، والذين كانو يحملون جوازات سفر إيرانية، الشيء الذي دل على هوية الفاعلين في الدولتين الأخريين.[٤٥]

لا شك أن التصريحات الإسرائيلية بالاستعداد لضربة عسكرية في إيران تأتي في إطار حرب قائمة بين الطرفين وهي حرب سرية تجري في جميع أنحاء العالم، تعمل إسرائيل على حبكها من أجل الامتناع عن ضربة عسكرية واحدة بإيران، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى حرب طاحنة في المنطقة أجمع، خصوصاً بعد التهديدات الإيرانية لدول الخليج العربي ومفادها ان أي ارتفاع في صادرات النفط الخليجية لسد الثغرة التي تخلقها مقاطعة النفط الإيراني سيشكل خطا أحمر بالنسبة للأمن الإيراني.

تهدف إسرائيل من خلال تأطير المشروع النووي الإيراني على أنه تهديد وجودي يوجب عملية استباقية إسرائيلية الى زرع القلق في أوساط الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية. في هذا السياق تأتي زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في شهر أيلول ٢٠١١ إلى الولايات المتحدة، والتي هدفت للحوار في التطورات الإقليمية، بما في ذلك القضية الإيرانية. و يمكن من هذا المنطلق رؤية زيارة وزير الأمن الأميركي في تشرين الأول ٢٠١١ ومن ثم رئيس أركان الجيش الأميركي في كانون الثاني ٢٠١٢ لإسرائيل وذلك في خضم المحاولات لتهدئة الأوضاع والوصول إلى اتفاقيات بخصوص السياسة الصحيحة لمواجهة المشروع النووي الإيراني. وفي محاضرة القاها وزير الدفاع الأميركي في إطار «فورم سابان» في كانون الأول ٢٠١٢ في واشنطن صرح إلون بنيتا «سوياً، سوياً، المفتاح هو العمل المشترك.. الإمكانية العسكرية دائماً ممكنة، ولكن يجب أن تكون الإمكانية الأخيرة.»[٤٦] وأتت أقوال بنيتا للحد من إمكانية أن تقوم إسرائيل بضربة عسكرية في إيران، الشيء الذي من شأنه أن يلقي بظلاله على الاقتصاد الأميركي والأوروبي.

تهدف إسرائيل من خلال تأطير المشروع النووي الإيراني على أنه تهديد وجودي يوجب عملية استباقية إسرائيلية الى زرع القلق في أوساط الإدارة الأميركية وبعض الدول الأوروبية

كما تتجلى السياسة الإسرائيلية تجاه إيران من خلال التطورات في العلاقات الإسرائيلية مع دول وسط آسيا وعلى رأسهم أذربيجان وأوزباكستان وأرمينيا. وقد كشفت المستندات التي سربت في موقع ويكيليكس أن إسرائيل تعمل على توطيد علاقاتها مع أذربيجان من خلال إبرام صفقات عسكرية توفر إسرائيل من خلالها لأذربيجان أسلحة متطورة وعتادا عسكريا مع تقنيات تكنولوجية حديثة. وقد باعت إسرائيل لأذربيجان طائرات بدون طيار متطورة لأهداف تجسسية، الشيء الذي من

٤٥ هآرتس، ١٧ شباط ٢٠١٢.
٤٦ هآرتس، ٣ كانون الأول ٢٠١١.

شأنه تأسيس علاقة إستراتيجية-عسكرية-اقتصادية بين الدولتين. وتحصل إسرائيل مقابل العتاد العسكري والتكنولوجي على ١٠٪-١٥٪ من نفطها بواسطة أنبوب يمر في تركيا وإمكانية التجسس على إيران من الشمال الشرقي.[٤٧] تم التعبير عن قلق إيران من النفوذ الإسرائيلي في أذربيجان من خلال الحرب الإلكترونية بين الطرفين، حيث قامت مواقع إيرانية بمهاجمة مواقع رسمية أذربيجانية وبالعكس، وقد كانت مضامين الهجوم الإيراني واضحة بسبب المضامين التي ارتبطت بالعلاقات الإسرائيلية-الأذربيجانية والمدعية بأن أذربيجان تدعم إسرائيل في حربها على إيران. هنالك أيضاً قلق تركي من العلاقة الإسرائيلية-الأذربيجانية والذي تم التعبير عنه بواسطة التهديد المبطن التركي لأذربيجان والذي ذكر بأنبوب النفط الذي يمر من الأراضي التركية ويصل إلى إسرائيل. ويعكس هذا التذكير الامتعاظ التركي من العلاقات الآخذة بالتطور بين البلدين المحيطين بها واللذين يشكلان عقبة في طريق سياساتها في المنطقة.[٤٨]

عدم التسرع في اتّخاذ مواقف حادة في ظل عدم الوضوح في المنطقة، هو سيد الموقف في إسرائيل

تحديات الثورات العربية

عدم التسرع في اتّخاذ مواقف حادة في ظل عدم الوضوح في المنطقة هو سيد الموقف في إسرائيل، خصوصاً في كل ما يتعلق بالثورات العربية، حيث لا يمكن أن يكون لإسرائيل تأثير مباشر على التوجهات والتطورات المستقبلية في محيطها العربي. بما أن الهدف الأهم للمؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية هو الحفاظ على توازنات القوى القائمة وتحسين موقع إسرائيل الإستراتيجي في المنطقة، فإنّ تدخلاً مباشرًا لصالح قوة معينة قد تكون له نتائج عكسية تؤدي إلى إضعاف القوى التي تلعب لصالحها. الموقف الرسمي الإسرائيلي مبنيّ على القناعة بأن التحولات الجارية في دول الربيع العربي تستمد قوتها من تغيرات وتحولات داخل المجتمعات العربية وهي متأثرة بالظروف الإقليمية المحيطة وصراعات القوى بين أصحاب التوجهات الغربية وقوى ذات توجهات إسلامية.

الموقف الرسمي الإسرائيلي مبنيّ على القناعة بأن التحولات الجارية في دول الربيع العربي تستمد قوتها من تغيرات وتحولات داخل المجتمعات العربية وهي متأثرة بالظروف الإقليمية المحيطة وصراعات القوى بين أصحاب التوجهات الغربية وقوى ذات توجهات إسلامية

بما أن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين هي التي تلعب الدور الأساسي في تحريك هذه القوى أو تلك في المنطقة، فإن إسرائيل تعتبر لاعبًا ثانويًا يستفيد مما يقوم به الآخرون. وهنالك قناعة في المؤسسة الأمنية والسياسية والدبلوماسية الإسرائيلية بأن اتّخاذ موقف إسرائيلي واضح تجاه ما يحدث في الدول العربية المحيطة بإسرائيل، دون أن يكون هنالك أي تأكيد بما يتعلق بالنتائج، ممكن أن

٤٧ يوسي ميلمان، «الولايات المتحدة: إسرائيل تتجسس على إيران من أذربيجان»، **هآرتس**، ١٣ نيسان ٢٠١١.
٤٨ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4127027,00.html. (شوهد آخر مرة ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

يؤدي إلى إضعاف الموقف الغربي الذي يلعب لصالح إسرائيل. تجلى هذا الموضوع تجاه الثورة المصرية، حيث إنّ نظام الرئيس المخلوع، حسني مبارك، كان حليفًا قويًا للولايات المتحدة وله علاقات مباشرة مع الدولة الإسرائيلية، الشيء الذي أدى إلى تفضيل السكوت إلى حين أن تتّضح الصورة. لهذا اتّخذت إسرائيل موقفًا ضبابيًا على الرغم من أنها كانت تفضل إبقاء الواقع على ما هو، حيث تهيمن في مصر قوى سياسية تلعب لصالح إسرائيل في موازنات القوى الإقليمية. من ناحية ثانية كان وما زال ثبات النظام الهاشمي في الأردن يعتبر مصلحة إستراتيجية إسرائيلية. الموقف الإسرائيلي الرسمي تجاه الدول العربية وما يجري في جزء منها مبني على الاعتقاد السائد في إسرائيل الرسمية بأن التجربة الفلسطينية القائلة بأن أي عملية انتخابية ستؤدي إلى نجاح الحركات الإسلامية وعلى رأسهم حركة الإخوان المسلمين ستكرر نفسها في دول الربيع العربي، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى مواقف لا تتماشى مع توازنات القوى التي كانت قائمة في السابق وتتحدى المنظومة الأمنية الإستراتيجيّة المهيمنة في المنطقة. من هذا الباب فإن التعويل على التحولات الجارية في المنطقة ليس واقعيًا من منظور الدبلوماسية الإسرائيلية.

هنالك تحليلات ترى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا إيجابيًا على المستوى الإستراتيجي وعلى المستوى السياسي. لا شك أن هذا الموقف لا يحظى بدعم المؤسسات الأمنية الإسرائيلية وهو يبقى محصوراً في نخب ليبرالية يسارية، مع ذلك فإنه يعكس أملاً بواقع سياسي إقليمي مختلف

لا يعنى هذا بأنه لا توجد تباينات في المواقف الإسرائيلية المتعلقة بالثورات العربية. هنالك تحليلات ترى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا إيجابيًا على المستوى الإستراتيجي وعلى المستوى السياسي. لا شك أن هذا الموقف لا يحظى بدعم المؤسسات الأمنية الإسرائيلية وهو يبقى محصوراً في نخب ليبرالية يسارية، مع ذلك فإنه يعكس أملاً بواقع سياسي إقليمي مختلف مبني على التنافس السياسي أكثر منه على الردع العسكري وحالة الحرب. يشتق هذا الموقف من الرؤية الليبرالية للعلاقات الدولية والتي تتحدث عن كون السياسية الخارجية تتعلق بالشؤون الداخلية للدول المختلفة. وبما أن الحديث يدور عن حراك شعبي يطالب بمشاركة عميقة أكثر بالشؤون السياسية للدول العربية وعن تحولات ديمقراطية تضع سيادة الدولة تحت إرادة الشعب، فمن الجائز أن تؤدي الثورات العربية إلى أنظمة أكثر شفافية وديمقراطية، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي الى تحقيق السلام الديمقراطي الذي يرجح كفة التطور إلى العملية التصالحية والمهادنة في المنطقة.[٤٩]

من جهة أخرى هنالك من يرى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا سلبيًا مآله أن يأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الاجتماعية الإسلامية والقومية دورًا أقوى، وتكون بالتالي خارجة عن منظومة التبعية أو المنظومة المتأثرة بالنفوذ الأميركي في

٤٩ رون بن يشاي، «الحفاظ على أبو مازن وتجاوز الربيع العربي»، **يديعوت أحرونوت**، ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١..

المنطقة. هذا الموقف مبني على النظرية الواقعية للعلاقات الدولية والتي ترى أن المصالح الإستراتيجية تشكل العامل الأساسي في السياسات الخارجية للدول، وفي حال كانت هذه الدول تقوم على قوى سياسية أكثر راديكالية سيكون الإسقاط الأساسي هو سياسة مواجهة أكثر وتحدّ أكثر، الشيء الذي يعني تغير معادلات القوى في المنطقة والحد من النفوذ الإسرائيلي المهيمن فيها. يتمثل هذا الموقف بالتحول الممكن في مدى الفاعلية الإقليمية للدولة المصرية حيث إن نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك تسبب بتراجع الدور الإقليمي الفاعل لمصر. نجاح الحركات الإسلامية في الهيمنة على مؤسسات الدولة ممكن أن يؤدي إلى تحالفات لم تكن قائمة في السابق، تحكمها الإيديولوجية الإسلامية التي ترفض منظومة التبعية والولاء الأعمى للمصالح الأميركية في المنطقة. وقال، في هذا السياق، وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك: «الربيع العربي يزعزع سلطات وأنظمة حكام دكتاتوريين ويعطي متنفسا لإرادة الشعوب. ولكن في الوقت نفسه يفتح بابًا واسعًا لعالم التأثير السياسي بما في ذلك لقوى إسلامية بكل القطاعات. . . ازدياد تأثير هذه القوى هو خطر على استقرار المنطقة. . . أيدينا ممدودة للسلام ولكن لن تلقى استجابة كل الوقت. . الجواب الحقيقي لشعب إسرائيل لكل ما يحدث حولنا هو جيش قوي وجاهز ومستعد. . . علينا أن لا نتغاضى عن التحديات الأمنية وإعطاء أجوبة قاطعة لها في مجال الموارد المادية أيضاً.»[٥٠]

هنالك من يرى في التحولات الجارية في العالم العربي تطورًا سلبيًا مآله أن يأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الاجتماعية الإسلامية والقومية دورًا أقوى، وتكون بالتالي خارجة عن منظومة التبعية أو المنظومة المتأثرة بالنفوذ الأميركي في المنطقة

لا شك أن سقوط نظام مبارك في مصر زاد الأزمة الإسرائيلية- التركية تعقيدًا، بسبب سقوط منظومة المحاور التي طالما عملت عليها إسرائيل والتي ضمت تركيا وإسرائيل ومصر على الرغم من التباينات الموقعية في مصالح هذه الدول. أدى سقوط حسني مبارك في ١١ شباط ٢٠١١ إلى تساؤلات حقيقية حول مستقبل اتفاقية السلام التي ضمنت لإسرائيل وقوف مصر خارج معادلات القوى المتصارعة في المنطقة وعلى رأسها إيران وسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. لسقوط حسني مبارك إسقاطات كبيرة على العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، حيث لعب مبارك دورًا كبيرًا في الضغط على السلطة الفلسطينية من جهة، وتعاون مع الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة بمجرد إغلاقه معبر رفح من جهة أخرى.

لا شك أن سقوط نظام مبارك في مصر زاد الأزمة الإسرائيلية- التركية تعقيدًا، بسبب سقوط منظومة المحاور التي طالما عملت عليها إسرائيل والتي ضمت تركيا وإسرائيل ومصر

من الممكن إجمال التخوفات الإسرائيلية من الثورات العربية في التطورات الممكنة على ثلاثة مجالات متلاحمة، وهي:

١. **الأمني:** والذي يتمثل في تناقض واضح بين انشغال الجيوش العربية بالأمور

٥٠ المصدر السابق.

الداخلية من جهة، والتخوف من ترهل القوى الأمنية، والذي من شأنه أن يؤدي إلى فوضى أمنية في مناطق متاخمة لإسرائيل. لا شك أن انشغال الجيوش العربية في دول الربيع العربي في الشؤون الداخلية والمحافظة على الأمن القومي في دولهم له مردود يلعب لصالح إسرائيل في توازنات القوى في المنطقة. الا أن هذا الوضع مؤقت ومرهون بالتطورات السياسية الآخذة بالتبلور، والتي تنتج واقعًا سياسيًا تتحكم به حركات سياسية أيديولوجية أكثر تطرفا تجاه إسرائيل. إن تحكم الحركات الإسلامية بالسياسة الخارجية والأمنية للدولة المصرية في ظرف تلعب فيه الدولة التركية دورًا آخذًا بالتزايد، والذي يتعارض الى درجة الصدام مع المصالح الإسرائيلية، يشكل عبئًا أمنيًا جديدًا يؤدي إلى زعزعة منظومة المحاور التي دأبت إسرائيل إلى أن تبنيها على التناقض الإستراتيجي العميق مع بعض الدول العربية. من ناحية ثانية إن ترهل الانضباط الأمني في الدول المحيطة بإسرائيل وتراجع قدرتها على التحكم في الوضع العسكري يمكن أن يؤديا الى تطور مناطق مواجهة لا تحكمها قوى الدولة الأمنية، على غرار الحال في لبنان. يمكن ان تؤدي حالة الفوضى الأمنية في سيناء والوضع على الحدود السورية–اللبنانية أو الحال في ليبيا اليوم، حيث تتواجد كميات كبيرة من الأسلحة دون أن تكون هنالك إمكانية للتحكم بها بشكل يمنع تسربها لقوى مقاومة تستعملها لمهاجمة إسرائيل، يمكن أن يؤدي إلى تصاعد تهديدات كانت غير قائمة في حالة الانضباط الأمني للدولة، حتى في الحالات التي تكون فيها هذه الدولة معادية لإسرائيل كما هو الحال مع سورية.[٥١] إن حادثة الهجوم على الباص الإسرائيلي في منطقة إيلات في آب ٢٠١١ أو التفجيرات التكررة لأنبوب الغاز المستورد من مصر، والذي يمر عبر سيناء، هما مثالان قاطعان على التخوفات الأمنية الإسرائيلية، ناهيك عن إمكانية تهريب أسلحة متطورة من سيناء إلى قطاع غزة.[٥٢] وقد أوضح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانس، الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية بقوله: «التحولات في الشرق الأوسط ترسم من جديد معالم المخاطر التي تواجهها إسرائيل... هنالك قوى في المنطقة التي يشكل ازدياد قوتها تهديدًا على استقرار المنطقة كلها.»[٥٣]

يشكل تحكم الحركات الإسلامية بالسياسة الخارجية والأمنية للدولة المصرية في ظرف تلعب فيه الدولة التركية دورًا آخذًا بالتزايد، والذي يتعارض الى درجة الصدام مع المصالح الإسرائيلية، عبئًا أمنيًا جديدًا

أوضح رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانس، الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية بقوله: «التحولات في الشرق الأوسط ترسم من جديد معالم المخاطر التي تواجهها إسرائيل... هنالك قوى في المنطقة التي يشكل ازدياد قوتها تهديدًا على استقرار المنطقة كلها

٢. **السياسي:** لا شك أن التحولات الديمقراطية في دول الربيع العربي ممكن أن

51 http://www.news1.co.il/Archive/001-D-28687000-.html. (شوهد آخر مرة في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

52 http://www.nrg.co.il/online/1/ART2169/272/.html. (شوهد آخر مرة في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢)

53 http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=841237. (شوهد آخر مرة ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

تتضمن نقلة نوعية في العلاقات مع إسرائيل، حيث إن الإرادة الشعبية تشكل رادعًا أمام مواقف متطرفة أو متسرعة على المستوى الأمني. مع ذلك إن نتائج الانتخابات التونسية والمصرية والمغربية والتطورات الآخذة بالتبلور في الساحة الليبية وفي سورية تظهر أنّ للديمقراطية ثمنًا على إسرائيل أن تدفعه إذا ما أرادت الحفاظ على علاقات الردع التي طورتها على مدار السنوات مع محيطها العربي. إن الخطاب الرسمي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية هو خطاب متخوف، حيث يتم الحديث ليس عن «ربيع عربي» وإنما عن «خريف إسلامي». يعكس هذا التعبير اللغوي للفكر السياسي الإسرائيلي حالة قلق تضفي صبغة سلبية على هذه الأحداث لأسباب تتعلق بحسابات إسرائيلية داخلية وإقليمية ودولية. تحتاج المؤسسة السياسية والأمنية على المستوى الداخلي لعدو خارجي يساعد في الحفاظ على درجة عالية من الجاهزية والاستعداد في صفوف الجيش والمجتمع على حدّ سواء. فالتّرميزات التي تستعملها القيادات العسكرية والأمنية والسياسية تهدف إلى حراك شعبي داعم لقوى الأمن الإسرائيلية ويتيح المجال لتدعيم المؤسسة الأمنية على المستوى المالي. على المستوى الإقليمي تتم الإشارة إلى الحاجة لخلق تحالفات جديدة تماهي بين التهديدات التي تواجهها إسرائيل وتهديدات تواجهها دول أخرى في المنطقة وعلى رأسها الاردن، دول الخليج العربي، وبعض دول المغرب. يدعم التأكيد على الخوف من الفزاعة الإسلامية الموقف الاسرائيلي القائل بأن هنالك تماهيًا بين الدمقرطة والأسلمة في العالم العربي، الشيء الذي من شأنه أن يتضمن تناقضًا بنيويًا يلزم اتخاذ قرار لصالح أنظمة غير ديمقراطية تبقي إسرائيل «واحة» الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. على المستوى الدولي يتم التأشير، على صعود الحركات الإسلامية في الانتخابات المصرية والتونسية، على أنه تهديد للمصالح الأميركية والأوروبية في المنطقة مؤكدًا على عدم ثبات هذه المصالح في الدول المحيطة بإسرائيل، والذي يحوّل الأخيرة إلى الضامن المستقر الوحيد للمصالح الغربية. لا شك أن نجاح الحركات الاسلامية في مصر وتونس، وخصوصا نسبة الأصوات التي حصلت عليها الحركات السلفية، تشكل عاملاً مهمًا في آلية الدعاية الإسرائيلية ونجاعتها في الحفاظ على منظومة العلاقات الإسرائيلية الغربية.

إن الخطاب الرسمي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية هو خطاب متخوف، حيث يتم الحديث ليس عن «ربيع عربي» وإنما عن «خريف إسلامي»

على المستوى الدولي يتم التأشير على صعود الحركات الإسلامية في الانتخابات المصرية والتونسية، على أنه تهديد للمصالح الأميركية والأوروبية في المنطقة

٣. **الاقتصادي:** تتعامل إسرائيل مع هذا المستوى على مستويين متناقضين: الأول يتعلق بالأزمة الاقتصاية التي تحدثها الثورات العربية في المنطقة، والتي من شأنها أن تضعف قدرة الدول العربية على الإبقاء على موازناتها العسكرية. من جهة

ثانية للأزمة الاقتصادية في الدول العربية إسقاطات على المستويات المعيشية فيها، وارتفاع نسب الفقر الذي من الممكن أن يترجم سياسيًا بدعم حركات سياسية متطرفة، كما هو الحال مع النسبة العالية التي حصلت عليها الحركات السلفية في الانتخابات المصرية، والتي لديها اعتراض مبدئيّ على التعامل مع إسرائيل، كما هو الحال بالنسبة لصفقة الغاز مع مصر، والتي توفر لإسرائيل غازًا طبيعيًا بأسعار تحت معدلها في السوق العالمية. إن المس بأنبوب الغاز المصري-الاسرائيلي في سيناء يشكل مؤشرًا ليس فقط لعدم إمكانية إسرائيل الإبقاء على تعلقها بالغاز المصري كمصدر أساسي لتوليد الطاقة، وإنما أيضًا لمستقبل العلاقات السياسية والدبلوماسية مع هذه الدول.

لا بد من الإشارة إلى خصوصية الموقف الإسرائيلي تجاه ما يحدث في سورية وهي الدولة «الممانعة» الوحيدة التي تواجه عدم استقرار سياسي وأمني جراء الثورات الشعبية. إن الموقف الإسرائيلي في هذه الحالة هو أكثر وضوحًا، حيث إن التوجه الأساسي سلبي تجاه نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك بسبب مواقفه التاريخية تجاه اسرائيل وتحالفه الاستراتيجي مع ايران. كما أن لإسرائيل مآخذ كثيرة على النظام السوري بسبب دعمه المتواصل لقوى المقاومة في المنطقة، وعلى رأسها «حزب الله» في لبنان وحركة «حماس» في قطاع غزة. وبالرغم من ذلك إسرائيل لا تبدي موقفاً رسمياً مباشراً يعبر عن أنه من مصلحتها سقوط نظام الأسد.

إن التصريحات الرسمية الإسرائيلية قليلة في الشأن السوري، ولكن لا شك بأن الخطاب الإعلامي الذي يستمد مضامينه الأساسية في الشؤون العسكرية والإستراتيجية من المؤسسة الأمنية يشكل مؤشرًا واضحًا بأن هنالك قوى معينة في المؤسسة الإسرائيلية التي لن تذرف دمعة واحدة لسقوط النظام السوري الحالي. إن الخلاف بين موقف وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليبرمان، والذي أراد اتخاذ موقف واضح ضد النظام السوري، وبين رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، الذي فضل موقفًا حذرًا أكثر مدّعياً أن مهاجمة النظام تدعم موقفه، يعبّر عن الموقف الإسرائيلي الذي يمكن أن يفهم من ورائه أنّه من مصلحة إسرائيل استمرار النزيف الداخلي في سورية، ولهذا على إسرائيل أن لا تدعم أي جهة كانت.[٥٤] وقد دل تصريح رئيس الوزراء الإسرائيلي في جلسة الحكومة في ٥ شباط على الموقف الإسرائيلي الذي ينعكس في الحذر على المستوى الظاهر ولكنه يبطن موقفا يدعم توجهات تعكس المصلحة الإسرائيلية التي تتراوح بين إضعاف النظام وإشغاله

٥٤ هآرتس، ١٦ شباط ٢٠١٢.

بأموره الداخلية لفترة طويلة وبين عدم تدهور الإستقرار إلى درجة تهدد أمن إسرائيل من خلال تسرب أسلحة متطورة إلى حزب الله في لبنان. وفي هذا السياق قال نتنياهو «تم تذكيرنا في الأيام الأخيرة في أي منطقة نعيش. لقد شاهدنا الجيش السوري يذبح أبناء شعبه. لقد شاهدنا أحداثا دموية أخرى في المنطقة. لا يوجد لبعض القيادات في المنطقة أي تردد في قتل جيرانهم أو أبناء شعبهم.»[٥٥] تأتي هذه الأقوال لتدعم أقواله في مقابلة مع محطة العربية التي قال فيها «كل شيء سأقوله سيتم استغلاله ليس ضدي فقط وإنما ضد كل عملية التغير التي يريد أن يراها الشعب في سورية. لهذا لا نتدخل في سورية ولكن هذا لا يعني أننا غير قلقين.»[٥٦] وأتت أقوال سفير إسرائيل في الأمم المتحدة، رون برسؤور «أتى الوقت لكي يكف المجتمع الدولي عن الوقوف جانباً. هذا هو الوقت الصحيح كي تقوم هذه المنظمة بخطوة واضحة لوقف عمليات قتله (أي الرئيس الأسد) لأبناء شعبه» كدلالة واضحة على موقف الخارجية الإسرائيلية في الشأن السوري والذي عبر عنه مسؤول آخر بأنه مبني على المعادلة المتعلقة بالدعم السوري لحزب الله وإيران في المنطقة.[٥٧]

إضافة إلى ذلك، لا بد من النظر إلى التصريحات القليلة لبعض الجنرالات الإسرائيليين، وعلى رأسهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، حول إمكانية سقوط نظام الأسد، وإمكانية وصول كميات كبيرة من العائلات العلوية التي ينتمي إليها النظام، والتي من المحتمل بحسب هؤلاء، أن تلجأ الى الحدود الاسرائيلية في منطقة الجولان المحتل، كمؤشر واضح لمحاولات زرع الخوف وخلق البلبلة في الساحة السورية.[٥٨] وقد صرح رئيس الأركان الإسرائيلي، بيني غانس، أمام لجنة الخارجية والأمن: «أنا لست متأكدًا إذا ما استمر الوضع في سورية بهذا الشكل بأن الجولان سيبقى هادئًا. من الممكن أن يناور الأسد ضدنا من أجل إنقاذ نفسه.» لا شك أن هذا الخطاب هو رسالة تهديد واضحة للقيادة السورية، ولكنها تلوّح في الوقت نفسه بأن المنطقة الآمنة الوحيدة للأقلية العلوية هي الحدود مع إسرائيل، الشيء الذي يهدف لاستدراج النظام السوري للوصول الى معادلات توافقية مع اسرائيل ممكن أن تؤدي إلى دفع الأخيرة للعمل على رفع الضغوطات الغربية عنه. كما أن هذه الأقوال دلالة واضحة على النظرة الطائفية الهادفة لتكريس سياسة فرّق تسد في المجتمعات العربية. ولا شك بأن الأخبار التي تناقلتها بعض المحطات التلفزيونية العربية حول محاولات

---

٥٥ **جالي تساهل**، ٥ شباط ٢٠١٢.

56 http://www.haaretz.com/print-edition/news/israeli-government-sharply-divided-over-response-to-syria-unrest-1.413172. (شوهد آخر مرة ٢١/ ٢/ ٢٠١٢).

٥٧ المصدر السابق.

58 http://www.news1.co.il/Archive/001-D-28687000-.html. (شوهد آخر مرة في ١٧/ ٢/ ٢٠١٢).

وزير الدفاع الإسرائيلي إقناع الولايات المتحدة بعدم تكثيف الضغط على نظام الأسد وذلك لأسباب تتعلق بمصالح إسرائيل، تعكس الموقف الإسرائيلي الضمني الذي ممكن اعتباره مترنح بين إضعاف نظام الأسد وبين عدم سقوطه.[٥٩]

للموقف من سورية علاقة متينة مع الموقف من النظام الأردني. من الواضح أن هنالك تخوفاً إسرائيلياً تجاه أمن وثبات النظام في الأردن في حال تم سقوط نظام الأسد في سورية وتطورت حرب أهلية هناك. لهذا تهتم إسرائيل بالحفاظ على التوازن بين علاقات دبلوماسية متينة ودعم معنوي قوي من جهة، وتخفيض سقف العلاقات المعلنة والمصالح المشتركة من جهة أخرى، وذلك بسبب تواجد قوى اجتماعية قوية اردنية تتحرك في الشارع ضد النظام إضافة لمحاولات الحدّ من سلطة الملك من خلال تغييرات دستورية.

كما غطت التحولات الجارية في الدول العربية، خاصة في مصر ومن ثم في سورية، على تطورات الساحة اللبنانية، حيث لم يحظَ سقوط حكومة سعد الحريري في ١٢ كانون الثاني ٢٠١١ وإقامة حكومة جديدة برئاسة نجيب ميقاتي، والذي يحظى بدعم «حزب الله» لتشكيل الحكومة الجديدة، باهتمام كبير على الرغم من القلق الإسرائيلي.[٦٠] إن ترشيح ميقاتي من قبل قوى المعارضة بقيادة «حزب الله» قد أثار مخاوف من تدهور الوضع اللبناني الداخلي والخارجي، وإشعال فتيل الحرب من جديد في لبنان وبالتالي في المنطقة. وقد كان الوضع اللبناني الداخلي أشغل القيادة الإسرائيلية على مدار السنوات، وذلك للنفوذ الإستراتيجي والأمني والعسكري الذي يحظى به «حزب الله»، والذي يعبر عن قوى المقاومة العسكرية لإسرائيل بدعم سوري وإيراني، وبالتالي للدور الإستراتيجي الذي يلعبه في موازين القوى في المنطقة. وبدون شك، إن ارتفاع تأثير «حزب الله» في لبنان كان من الممكن أن يعكس عودة السيطرة السورية إلى الساحة اللبنانية لولا تطور الثورة السورية التي أدخلت نظام الرئيس بشار الأسد في دوامة من العنف الداخلي. وقد لاحت في الأفق في بداية العام ٢٠١١ إمكانية تحويل الجبهة الشمالية لإسرائيل إلى جبهة مواجهة، من شأنها أن تعيد حسابات إسرائيل لإستراتيجيتها الأمنية، الشيء الذي انعكس في زيارة قائد الأركان الجديد للجيش الإسرائيلي للجبهة اللبنانية بعد يومين من تعيينه في منصبه، بصحبة وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك.[٦١] إلا أن تسارع الأوضاع في سورية، الحليفة الأقوى لـ «حزب الله» أدى إلى حالة حذر وترقب في الساحة اللبنانية.

---

٥٩ **قناة العربية**، ١ آذار ٢٠١٢.
٦٠ **السفير**، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.
٦١ **يديعوت أحرونوت**، ١٦ شباط ٢٠١١.

إن الثورات العربية وتأزم العلاقات الإسرائيلية–التركية قد غيرت كل معالم منظومة المحاور التي عملت إسرائيل على بنائها فترة طويلة من الزمن، وهي التي شكلت المنطق الأساسي في السياسية الإستراتيجة الإسرائيلية. وقد بنيت هذه المنظومة حول علاقات وطيدة مع تركيا ومصر، وهما دولتان محوريتان في المنطقة في مواجهة التهديد الإيراني الآخذ بالازدياد، وحول تلاقي مصالح مشتركة مع دول الاعتدال في منطقة الخليج والأردن. سقطت هذه المنظومة مع تأزم العلاقات مع تركيا ومع سقوط نظام حسني مبارك في مصر، لتجد إسرائيل نفسها في واقع جديد فقدت فيه حلفاء تاريخيين لطالما ساعدوها في الهيمنة الإقليمية، وفي فرض شروطها على محيطها، خصوصا في كل ما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ومن هذا الباب يمكن قراءة محاولات إسرائيل بناء طوق من العلاقات الإستراتيجية مع دول إقليمية جديدة. على رأس هذه السياسة نجد الانخراط الاسرائيلي العميق في تقسيم السودان والذي يتمثل فيه علاقة إسرائيلية وطيدة مع قيادات جنوب السودان منذ سنوات الستينيات، ومحاولات بناء علاقات دبلوماسية بعد تقسيم السودان في العام ٢٠١١. [٦٢] كما أنه يتمثل في بناء علاقات مع قبرص واليونان ورومانيا التي تحيط بتركيا من الجنوب ومن الغرب، ومع أرمينيا وأذربيجان اللتين تحيطان بتركيا من الشمال وبإيران من الشمال الشرقي.

تأتي هذه العلاقات الإقليمية في سياق التصدي الإسرائيلي لنمو الخطر الإيراني، وفي السنة الأخيرة في مواجهة التحولات الجارية في العالم العربي، وعلى وجه الخصوص دول الربيع العربي التي ستنتهي بها الأمور، كما يظهر، الى حكومات ذات توجهات إسلامية تشكل تهديدًا سياسيًا وأمنيا من المنظور الإسرائيلي.

العلاقات الإسرائيلية - المصرية في ظل سلطة المجلس العسكري ونجاح الإخوان المسلمين في الإنتخابات البرلمانية

لا بد هنا من توجية نظرة خاصة لما يتم التعبير عنه في إسرائيل، والذي يرى بمصر وما يحدث فيها دلالة على ما يمكن أن يحدث في العالم العربي كلّه. وقد صرح نتنياهو في جلسة الحكومة الإسرائيلية في ٣٠/ ١/ ٢٠١١ قائلا: «نحن نراقب بحذر ما يحدث في مصر والمنطقة. أجريت في نهاية الأسبوع محادثات مع الرئيس أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، ووزير الدفاع أيهود باراك ووزير الخارجية إفيغدور ليبرمان ومع رجالات الاستخبارات. أتت هذه المشاورات للحافظ على الاستقرار

٦٢ هآرتس، ١١ كانون الثاني ٢٠١١.

والأمن في منطقتنا. السلام بين مصر وإسرائيل قائم منذ ٣٠ عامًا وهدفنا أن نؤكد على استمراره.»[٦٣] وأضاف نتنياهو في سياق آخر «إن على المجتمع الدولي مطالبة مصر بالمحافظة على معاهدة السلام مع إسرائيل» وأضاف: «إن إسرائيل دولة ديمقراطية وتشجع تطوير القيم الديمقراطية في الشرق الأوسط، تطوير هذه القيم سيساعد في عملية السلام، ولكن إذا ساعد قوى متطرفة في استغلال العملية الديمقراطية للصعود للسلطة ولتطوير قيم معادية للديمقراطية، كما حدث في إيران أو في أماكن أخرى، فالنتيجة ستكون المس بالسلام والديمقراطية». وفي مؤتمر صحافي مع المستشارة الألمانية أنجليكا ميركل في بداية شهر شباط ٢٠١١ قال نتنياهو: «خوفنا هو أنه في ظل تطورات الوضع الحالي، وبدون مؤسسات وأسس ديمقراطية حديثة كما نعرفها، ما يمكن أن يتطور هو نظام قمعي للإسلام المتطرف الذي يسحق حقوق الإنسان الأساسية ولا يمكّن ديمقراطية أو حقوقا وحرية. هذا يشكل خطرًا كبيرًا على السلام والمصالح الأساسية بكل المجموعات الحضارية. هذا هو تخوفي والذي يوحد الكثيرين».[٦٤]

حاولت إسرائيل الضغط على الدول الغربية للتأثير على الوضع في مصر، بغرض إنقاذ نظام حسني مبارك

عكست أقوال نتنياهو هذه المقولة الإسرائيلية الاستشراقية الدائمة، والتي تقول إنه لا يمكن أن يتطور نظام ديمقراطي في الدول العربية، والتي تماهي بين الإسلام والتطرف من جهة، ومماهاة إسرائيل مع العالم الغربي المتحضر والديمقراطي من جهة أخرى. أكد هذا التقسيم محاولات إسرائيل الضغط على الدول الغربية للتأثير على الوضع في مصر، بغرض إنقاذ نظام حسني مبارك الذي اعتبره نتنياهو يعمل لصالح إسرائيل. وكان الوزير بنيامين بن اليعازر أكثر وضوحا عندما قال: «لذهاب مبارك عن السلطة والحياة السياسية تأثير كبير على إسرائيل، لكونه من أكبر أصدقاء إسرائيل، وهو عامل استقرار في علاقات السلام بين إسرائيل ومصر. فقيادته لأكبر دولة في المنطقة، وتعامله الدافئ مع القيادة الإسرائيلية، وانخراطه في العملية السلمية بيننا وبين الفلسطينيين في القضايا الأمنية المركزية، وتدخله في الحفاظ على التوازنات الدقيقة في المنطقة، كل هذا ستخسره إسرائيل.»[٦٥]

من هذا الباب أتت التوجهات الإسرائيلية للقيادة الغربية بعدم التخلي عن مبارك بسرعة، ومحاولة تصوير الأمور على أنها فرصة لانقضاض الأخوان المسلمين على السلطة. وقال في هذا السياق وزير الخارجية الإسرائيلي إن أحداث مصر هي برهان

٦٣ تومر أبيطال، ٢٠١١ "نتنياهو: سنحافظ على السلام مع مصر من أجل الاستقرار في المنطقة"، **كلكاليست**، ٣٠ كانون الثاني ٢٠١١، وايضا على http://business.il.msn.com/article.aspx?cp-documentid=156002317.

٦٤ **هآرتس**، ١ شباط ٢٠١١.

65 mako10.2.2011 http://www.mako.co.il/news-world/arab/Article-ef0d483c2711e21004 . htm&sCh=31750a2610f26110&pId=55227376 **(شوهد ١/ ٣/ ٢٠١١)**

واضح على أن الولايات المتحدة والعالم الغربي لا يمكن أن يثقوا بأي نظام في المنطقة عدا النظام الإسرائيلي لأنه ديمقراطي ومستقر.[٦٦] وأرسل سفير إسرائيل رسالة عاجلة للولايات المتحدة وللدول الأوروبية مفادها أن مصلحة الغرب هي الحفاظ على الاستقرار في مصر ومن الواجب التحكم بالانتقادات المعلنة لنظام الرئيس مبارك.[٦٧]

عكست التصريحات الإسرائيلية حالة الحذر المتعلقة بمستقبل معاهدة السلام الإسرائيلية-المصرية، والتي تشكل مصلحة إسرائيلية قصوى شغلت إسرائيل مع بداية المظاهرات في مصر وما زالت مستمرة حتى اليوم، خصوصًا على خلفية الفوز الواضح للحركات الإسلامية، وعلى رأسهم الأخوان المسلمون، في الانتخابات البرلمانية.

إلا أن إسرائيل عبرت عن ارتياحها الشديد عندما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قراره احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية.[٦٨] وتحدث إيهود باراك مع وزير الدفاع المصري حسين طنطاوي، والذي يرأس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية، وبالتالي هو رئيس النظام المصري في الوقت الحالي.[٦٩] وبات واضحًا بأن القلق الإسرائيلي في غير موقعه من ناحية الجيش المصري، وبأن معاهدة السلام بين الطرفين ستبقى على ما هي في الوقت الحاضر، وبات الجيش المصري ملتزمًا بالإبقاء عليها ما دام هو القائل الناهي في العلاقات الإستراتيجية المصرية. إلا أن القلق الإسرائيلي ازداد مع تبلور نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية، وعلى الرغم من التطمينات الأميركية عن وعود باحترام الإخوان المسلمين لمعاهدة السلام، وبعض التصريحات لقيادات في حركة الإخوان باحترام الاتفاقية.[٧٠] كما أنّ تصريحات رشاد بيومي، نائب المرشد العام لحركة الإخوان المسلمين، لصحيفة الحياة اللندنية في الأول من تشرين الثاني ٢٠١٢ بعثت الشك من جديد في مستقبل الاتفاقية. وقد صرح بيومي: «هل شرط الحكم أن نعترف بإسرائيل؟ هذا ليس واردًا أبدًا، مهما كانت الظروف، ونحن لا نعترف بإسرائيل على الإطلاق، فهي كيان عدو محتل غاصب مجرم. . سنتخذ الإجراءات القانونية السليمة تجاه معاهدة السلام. . . هي لا تلزمني إطلاقًا. وسيبدي الشعب رأيه فيها.» إلا أن البيومي أضاف «الإخوان مرحليًا يحترمون المواثيق الدولية، ولكن سنتخذ الإجراءات القانونية تجاه معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني. من حق أي طرف أن يعيد النظر في المعاهدة، والشعب

عبرت إسرائيل عن ارتياحها الشديد عندما أعلن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية قراره احترام المعاهدات والتعاقدات الدولية التي تلزم الدولة المصرية

٦٦ NANA, 7.2.2011 , http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=778706 (شوهد في ٢٧/ ٢/ ٢٠١١.)
٦٧ **هآرتس**، ٣١ كانون الثاني ٢٠١١.
٦٨ **الحياة اللندنية**، ١٣ شباط ٢٠١١
٦٩ **يديعوت أحرونوت**، ١٣ شباط ٢٠١١.
٧٠ http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4172030,00.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

المصري لم يقل رأيه فيها من قبل . . . معاهدة السلام لم نبرمها . . . فهي تمت بليل، ويجوز أن نعرضها على الشعب أو برلمانه لإبداء رأيه فيها، وإن كان فيها نوع من المساس بحرية الشعب وسيادته . »[٧١] لا شك أن هذه التباينات في مواقف الإخوان وبينهم وبين المجلس العسكري تدل على تخبط يبعث على القلق في إسرائيل .

تشكل هذا التباين في المواقف بسبب خسارة بنية مركز القوة الواحدة في مصر وصعود محاور القوة الداخلية المتعددة، والتي تمنح الإخوان المسلمين إمكانيات التحكم في السياسة الخارجية المصرية وإدارة الدفة بحسب الرؤيا الإستراتيجية القومية ولكن بمفاهيم دينية أكثر ومتشددة أكثر وهو الشيء الذي تعيه المؤسسة السياسية والأمنية الإسرائيلية وتروّج له المؤسسة الدبلوماسية . ومن هذا المنطلق تنظر إسرائيل الرسمية إلى أحداث العالم العربي على أنه «خريف إسلامي» أكثر منه «ربيع عربي» .

وتنظر إسرائيل بعين القلق إلى بعض الأمور التي تنعكس في العلاقات الإسرائيلية-المصرية، وأهمها التطورات الأمنية في سيناء وحالة الانفلات الأمني هناك، والذي يؤدي إلى تطور تهديد أمني يتمثل بقوى عسكرية تنتمي للقاعدة أو لمنظمات اسلامية متطرفة . وقد أتت عملية إيلات في آب ٢٠١١ لتعطي إسرائيل الذريعة الكافية للتأكيد على موقفها مما يحدث في سيناء، وبالحاجة لتوجيه الأنظار للمخاطر الأمنية هنالك، ناهيك عن العلاقات التي تأخذ بالتوسع بين حركة حماس في غزة وقوى جهادية في الأراضي المصرية .

تنظر إسرائيل الرسمية إلى أحداث العالم العربي على أنه «خريف إسلامي» أكثر منه «ربيع عربي»

بما أن معالم نظام الحكم المستقبلي في مصر ما زالت تتأرجح بين سلطة المجلس العسكري الذي يمثل الجيش المصري والمؤسسة الأمنية، وبين القوى والأحزاب المنتخبة وعلى رأسها الإخوان المسلمون، من الصعب التكهن كيف ستتطور السياسة الخارجية المصرية، وكيف سيتم توجيه الدور المصري في المنطقة . إلا أنه بات من الواضح أن الجيش المصري الذي لعب دورًا مركزيًا في الثورة وكيفية نقل السلطة بدون إراقة دماء، سيبقي على دوره المركزي في النظام السياسي المستقبلي، الشيء الذي يعني الحفاظ على المصالح الإستراتيجية المصرية كما رآها في السنوات السابقة، والتي تنعكس في استمرار العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وتقوية دور مصر على المستوى الإقليمي، خصوصًا بما يتعلق بالعلاقات مع الدول المعتدلة والضغط على القوى المهادنة للسياسات الإيرانية في المنطقة، بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين في مصر ذاتها . إلا أنه لا بد للجيش المصري الأخذ بعين الاعتبار أنه بات لسلطة الشعب معنى حقيقي يجب إخذه بالحسبان من أجل عدم الدخول في صدامات مع قوى سياسية مركزية في الشارع المصري، والتي حظيت بدعم شعبي

٧١ **الحياة**، ١ كانون الثاني ٢٠١٢

واسع في الانتخابات البرلمانية وفي المظاهرات العارمة التي ما زالت مستمرة في مصر .

لا بد من التنويه أن أي نظام ديمقراطي مصري سيضطر أن يعكس هواجس وتوقعات وإرادة الشعب المصري . وبات واضحًا أن الشعب المصري معني بدور أقوى للدولة المصرية في المنطقة ، حيث تم تهميش دور مصر الإقليمي في العقدين الأخيرين . يأخذ هذا التوجه معنى خاصا على خلفية نجاح جماعة الإخوان المسلمين بالاستئثار بأغلبية برلمانية تمنحها زخمًا وقوة ، وبكون حركات مشابهة استلمت زمام السلطة في دول عربية أخرى . سيؤدي هذا الواقع الجديد إلى محاولات تعزيز دور مصر الإقليمي ، الشيء الذي سيأتي على حساب توازنات القوى القائمة اليوم ، خصوصًا على حساب العلاقات مع إسرائيل لصالح علاقات متينة أكثر مع تركيا .

وفي ظل توتر العلاقات الإسرائيلية التركية من جهة ، والتقارب التركي-الإيراني من جهة أخرى ، فإن دخول مصر من أجل لعب دور في المنطقة سيكون ذا إسقاطات حاسمة على مربع العلاقات المصرية - الإسرائيلية-الإيرانية-التركية وهي القوى الإقليمية المركزية في المنطقة . من المهم الإشارة إلى أن ثلاثًا من هذه الدول لها علاقات جيدة مع الولايات المتحدة وسيلعب التنافس فيما بينها دورًا مهما في السياسة الأميركية في المنطقة ، كما سيكون للدعم الأميركي لسياسات هذه الدول دور مركزي في علاقات القوة بينها . تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي ، وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة .

تطوير الدور الإقليمي لمصر في المنطقة من شأنه أن يضعف الدور الإسرائيلي، وبالتالي أن يزيد من عزل إسرائيل ويفرض عليها أجندة إستراتيجية وأمنية واقتصادية جديدة

العلاقات الإسرائيلية - التركية والبحث عن محاور إقليمية جديدة

استمرت العلاقات التركية الإسرائيلية بالتدهور ، وإذا كان الاعتقاد السائد في بداية تدهور العلاقات بأن الأمر يتعلق بالشخصيات الفاعلة في الطرفين ، فإن تطور المشادات والمواجهات الدبلوماسية تتابعت في العام ٢٠١١ أيضاً . إن الشرخ بين الدولتين أعمق مما كان يعتقد في السابق ، إذ صار واضحا أن الرؤيا السياسية السائدة في تركيا والمصالح الأمنية والقومية المنبثقة عن ذلك ، خصوصاً بعد الثورات العربية لا تتماشى مع الرؤيا والسياسات الإسرائيلية ، وان هناك تطورا لرؤية تركية جديدة تبحث عن لعب دور قيادي في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي .

شكل تصاعد اللهجة التركية مؤشرا على تحولات جذرية في العلاقات الإسرائيلية التركية ، خاصة أن رئيس الوزراء التركي لم يكتف بتوجيه الأنظار إلى قضايا وخلافات جارية ، بل ذكر أيضا القضية النووية والسياسات الغربية تجاه إيران وقارنها بنفس السياسات تجاه إسرائيل . التطرق لهذه القضية الإستراتيجية المركزية مع العلم بحساسية

الموضوع لإسرائيل وللولايات المتحدة والدمج بين إسرائيل وإيران في هذا السياق كان مرآة للمواقف التركية الجديدة حيال المنطقة بشكل عام. عكست كلمات رئيس الوزراء التركي محاولات تركيا احتلال موقع جديد في الشرق الأوسط من خلال بناء علاقات إستراتيجية مع دول إسلامية في المنطقة من أجل خدمة المصالح القومية التركية تحولت إسرائيل فيها إلى عقبة كبيرة، خصوصا لأن السياسات الإسرائيلية لم تحترم التوجه التركي بأن على إسرائيل مهادنة المنطقة وفسح المجال لمحادثات سلمية تؤدي إلى دمج إسرائيل في الشرق الأوسط بدل أن تبقى معزولة ومنقطعة عن محيطها.

يشدّد الأتراك على محاولاتهم رفع مكانتهم في المنطقة من خلال سياسة «العثمانيةالجديدة» والتي تنعكس في دور تركي قوي في المنطقة يحتم إعادة صياغة العلاقات التركية- العربية والتركية- الإيرانية، الأمر الذي لم يتماش مع رؤية الحكومة الإسرائيلية التي أرادت المحافظة على الوضع القائم، حيث إن العلاقات الإسرائيلية- التركية مبنية على محور مواجهة يرى بالدول العربية وإيران خطا يهدد أمن الدولتين، وكما أن إسرائيل استعملت الضغط الأميركي، خصوصا قضية اعتراف الكونغرس الأميركي بحرب الإبادة التركية للأرمن في أواخر أيام الإمبراطورية العثمانية، من أجل الضغط على السياسة الخارجية التركية وحصرها في موقفها المؤيد أو على الأقل المساند لإسرائيل.[٧٢]

إن فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجا طيب أردوغان في الإنتخابات التركية التي تمت في ١٣ حزيران ٢٠١١ بأغلبية، كان مؤشراً واضحاً لاستمرار الأزمة في العلاقات الإسرائيلية التركية

من الممكن الإجمال بالقول إن الأزمة الإسرائيلية-التركية هي أزمة حقيقية وليست مفتعلة سياسياً كما تحاول إسرائيل الإدعاء. وكما أشير في السابق بأن مجلس الأمن القومي التركي ومن خلال «الكتاب الأحمر» والذي يعبر عن المواقف الإستراتيجية للجيش التركي والذي انعقد في تشرين الأول ٢٠١٠ اعتبر إسرائيل تهديداً للأمن القومي التركي وذلك لأول مرة واعتبرها تهديداً للأمن الإقليمي.[٧٣] وقد أثار هذا الموضوع قلق في إسرائيل لأنه يعبر عن موقف الجيش الذي طالما رأته إسرائيل «حليفا» في الحفاظ على العلاقات التركية-الإسرائيلية الإستراتيجية.[٧٤]

إن فوز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجا طيب أردوغان في الإنتخابات التركية التي تمت في ١٣ حزيران ٢٠١١ بأغلبية، كان مؤشراً واضحاً لاستمرار الأزمة في العلاقات الإسرائيلية التركية.[٧٥] كما أن استقالة رئيس اركان الجيش التركي ومجموعة من الضباط

72 Taha Özhan, 2010„Turkey, Israel and the US in the Wake of the Gaza Flotilla Crisis", **Insight Turkey,** vol. 12, no. 3 , pp. 7 -18.

٧٣ يونتان جونين، «مستند في تركيا: إسرائيل تهديد مركزي علينا»، كما نشر على الصفحة الاكترونية ل NANA10، ٣٠ تشرين الأول ٢٠١٠ : http://news.nana10.co.il/Article/?ArticleID=٧٥٥٢١٠ (شوهد في ٩/ ٣/ ٢٠١١).

٧٤ جاليا ليندنشتراوس، «تحولات في مفاهيم التهديدات التركية: الدلالات الإستراتيجية لإسرائيل»، **مباط عال**، ٢٢٠، ٢ تشرين الأول ٢٠١١، متوفر على موقع مركز أبحاث الأمن القومي: http://www.inss.org.il/heb/publications.php?cat=76&incat=&read=4533. (شوهد ٩/ ٣/ ٢٠١١).

75 http://news.walla.co.il/?w=/13/1831469 . (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

الكبار على خلفية محاكمة ضباط من الجيش كانوا اتهموا بالضلوع في مؤامرات لإسقاط النظام المدني وتدخل الجيش في الساحة السياسية، تحكم قبضة المؤسسة السياسية على المؤسسة العسكرية وتؤدي الى نمط جديد من توازنات القوة التي تعمل لصالح الأولى.[٧٦] يعطي هذا التحول المؤسسة السياسية التي يهيمن عليها حزب العدالة والتنمية مساحة أكبر من الحراك الإقليمي وصياغة العلاقات الإستراتيجية التركية من جديد. يأتي هذا على حساب إمكانية مصالحة بين الحكومة الإسرائيلية والتركية، خصوصاً بعد أن تم نشر تقرير لجنة بالمر، وهي اللجنة التي تم تعيينها من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة لتقصي الحقائق في حادثة أسطول الحرية من أيار ٢٠١٠، بعد عدة تأجيلات في شهر أيلول ٢٠١١ والذي أعطى شرعية للحصار الإسرائيلي لغزة من جهة، ولكنه أدان استعمال السلاح الإسرائيلي، وطالب إسرائيل بدفع تعويضات من جهة أخرى.[٧٧] أتت لغة التقرير لتعزز الأزمة بين الدولتين على الرغم من الصياغات التي وازنت بين مواقف الطرفين.

على الرغم محاولات الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتحسين جو العلاقات فإن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية التركية من جهة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعطل إجراء أي محادثات سلام مع الجانب الفلسطيني من جهة أخرى لم تفسح المجال لإحداث تحول في العلاقات

على الرغم محاولات الولايات المتحدة التدخل لحل الأزمة بين تركيا وإسرائيل وتحسين جو العلاقات فإن المصالح الاقتصادية والتوجهات السياسية التركية من جهة والسياسات الاستيطانية الإسرائيلية التي تعطل إجراء أي محادثات سلام مع الجانب الفلسطيني من جهة أخرى لم تفسح المجال لإحداث تحول في العلاقات التركية الإسرائيلية. وقد نشرت صحيفة زمان التركية في ١٨ شباط ٢٠١٢ خبرا مفاده أن تركيا عملت على الحصول على تأكيدات أوروبية من سكرتير حلف الناتو على أن المعلومات التي سيتم جنيها من منظومة الدفاع الصاروخية التي ستنشر على الأراضي التركية لن تنقل إلى إسرائيل وستبقى في إطار دول الحلف فقط. ويأتي هذا التأكيد والمطالبة التركية به للتدليل على عمق الأزمة التركية-الإسرائيلية والوضع الحساس الذي تتواجد به دول الحلف التي تتضامن مع المواقف الإسرائيلية في المنطقة.[٧٨]

ومن أجل توضيح الصورة عن العلاقات التركية-الإسرائيلية ووضع تساؤلات على حدة التصريحات التركية تجاه إسرائيل لا بد من الإشارة بأنه وعلى الرغم من تراجع

76 **New York Times**, 29.7.2011.

77 **New York Times,** 1.9.2011.

78 http://www.todayszaman.com/news-271766-rasmussen-assures-missile-defense-system-data-wont-be-shared-with-israel.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

التبادلات التجارية والعسكرية على المستوى الرسمي بين البلدين، إلا أنه ما زالت هنالك علاقات تجارية قوية على المستوى الخاص. وتبين دراسة قام بها باول ريبلين في مركز ديان في جامعة تل أبيب أن التبادل التجاري بين البلدين تصاعد بشكل مستمر منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠١٠. وقد كان التصدير الإسرائيلي لتركيا في العام ٢٠١٠ أكبر بـ٢٢٪ منه في العام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الانتعاش من الأزمة الاقتصادية العالمية. وفي الربع الأول من العام ٢٠١١ ارتفعت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا بـ١٤٪ قياساً بالعام السابق، وارتفعت الواردات الإسرائيلية من تركيا بـ٣٦٪ في الفترة نفسها مقارنة بالفترة الموازية لها في العام ٢٠١٠.[٧٩] وفي تقرير نشرته صحيفة «زمان» التركية في ٣ نيسان ٢٠١١ يتبين أن مستوى التبادل التجاري بين إسرائيل وتركيا تجاوز ٣,٥ مليار دولار أميركي وبأنه في الربع الأول من العام ٢٠١١ وصلت الإيرادات الإسرائيلية من تركيا إلى ١٦٦ مليون دولار وهو ارتفاع بنسبة ٢٠٪ قياساً بالعام الماضي. من جهة أخرى تراجعت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا في الربع الأول من العام ٢٠١١ بنسبة ١٥٪ ووصلت إلى ٧٧ مليون دولار. بالمقابل لا بد من التذكير بأن أعداد الإسرائيليين الذي يقضون عطلهم في تركيا في فترة الصيف وفي فترة الأعياد تراجع بنسب عالية جداً.[٨٠]

الحدث الأكثر أهمية في العلاقة الصينية-الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية هو زيارة رئيس أركان الجيش الصيني إلى إسرائيل في أواسط شهر أب ٢٠١١

العلاقات الإسرائيلية - الصينية والإسرائيلية - الهندية

إن الحدث الأكثر أهمية في العلاقة الصينية-الإسرائيلية على مستوى العلاقات الدبلوماسية هو زيارة رئيس أركان الجيش الصيني إلى إسرائيل في أواسط شهر أب ٢٠١١. وأتت زيارة القائد العسكري الصيني على خلفية تطور العلاقات بين الطرفين منذ العام ٢٠٠٧. وقال في هذا السياق ضابط برتبة عالية لم ينشر اسمه: «منذ العام ٢٠٠٧ هنالك تحسن في العلاقات مع الصينيين. في المدة الأخيرة قام وزير الدفاع بزيارة ناجحة جداً للصين. لا توجد نية لتغيير الوضع القائم في ما يتعلق ببيع السلاح، وأخبرنا كل من يجب أن يعرف بتفاصيل الزيارة، بما في ذلك صديقاتنا المقربات. لا يمكن التغاضي عن قوة الصين وأهميتها الإستراتيجية. نحن نعير الزيارة اهتماماً كبيراً وللمعاني المرافقة لها.»[٨١]

ويظهر عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الصين واسرائيل ازدياداً في مستوى التبادل التجاري وارتفاعا متواصلا في مستوى العلاقات الرسمية.[٨٢] رصدت البعثة

79 http://www.dayan.org/sites/default/files/Iqtisadi%20-%20heb%20-%20may%20issue.pdf. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢)

80 http://www.nrg.co.il/online/16/ART2730/228/.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢)

81 http://news.walla.co.il/?w=/2689 /1850272. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢)

82 http://www.israeltrade.org.cn/hebrew/_/_/000140/index.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢)

التجارية الإسرائيلية ارتفاعاً بنسبة ٥٣٪ في منسوب التبادل التجاري الإسرائيلي-الصيني، حيث وصل إلى ٢,٥ مليار دولار في الأشهر كانون الثاني-أيار من العام ٢٠١٠. وقد كان معدل التبادل التجاري قد وصل إلى ٤,٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٩ كلها منها ١,٠٤ مليار دولار صادرات إسرائيلية و ٣,٥٢ واردات صينية إلى إسرائيل. وارتفع معدل التبادل التجاري في العام ٢٠١٠ إلى ٦,٧٨ مليار دولار وهو ارتفاع بنسبة ٤٨٪ قياساً بالعام ٢٠٠٩. وبما أنه لا تتوفر معطيات نهائية للعام ٢٠١١ حتى كتابة هذه السطور، تشير معطيات وزارة التجارة الإسرائيلية إلى أنه من المتوقع وصول معدل التبادل التجاري بين البلدين إلى ٨,١٨ مليار دولار في العام ٢٠١١ وهو ارتفاع بنسبة ٢٠٪ قياساً بالعام ٢٠١٠.[٨٣] لا شك أن هذا تبادل تجاري قوي جداً قياساً لعمر هذه العلاقات التجارية وقياساً للدول المجاورة، حيث ستلعب هذه المعطيات الاقتصادية دوراً مهماً في الساحة الدبلوماسية في المنطقة.

يظهر عدد الاتفاقيات التجارية الموقعة بين الصين واسرائيل ازدياداً في مستوى التبادل التجاري وارتفاعا متواصلا في مستوى العلاقات الرسمية

وكما هو الحال مع الصين فإن العلاقات الإسرائيلية-الهندية آخذة بالتوسع، حيث أصبحت إسرائيل الدولة الثالثة بعد الولايات النتحدة وفرنسا في مجال تصدير الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية للهند. ويدور الحديث عن مليارات الدولارات من الصادرات العسكرية الإسرائيلية إلى هذه الدولة، والتي تمت المصادقة عليها من قبل الولايات المتحدة التي لا تعترض على تعميق هذه العلاقات، حيث تعتبر الهند دولة صديقة للولايات المتحدة. وقام وزير خارجية الهند بزيارة إسرائيل اوائل كانون الثاني ٢٠١٢ وذلك من أجل استئناف المحادثات حول إقامة سوق حرة بين الهند وإسرائيل، إذ تجاوز التبادل التجاري من دون الصفقات العسكرية ت ٤,٤ مليار دولار في العام ٢٠١١.[٨٤]

وقد وصل التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول آسيا في العام ٢٠١٠ إلى ١٩,٨ مليار دولار، الشيء الذي يعكس تعميق العلاقات الإسرائيلية- الآسيوية بما فيها مع دول إسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا.

وصل التبادل التجاري الإسرائيلي مع دول آسيا في العام ٢٠١٠ إلى ١٩,٨ مليار دولار، الشيء الذي يعكس تعميق العلاقات الإسرائيلية- الآسيوية بما فيها مع دول إسلامية مثل ماليزيا وإندونيسيا

83 http://www.israeltrade.org.cn/hebrew/%D7%A1%D799%%D79%F%D799%%D7%A9%D7%A8%D790%%D79%C%20-%20%D799%%D7%A0%D795%%D790%%D7%A8202012%.pdf. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١١).

٨٤ **معاريف**، ٩ كانون الثاني ٢٠١١ http://www.nrg.co.il/online/16/ART2/324.510.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١١).

اجمال

إن المقياس الأفضل لمدى القلق الإسرائيلي بشأن ما يحدث في المنطقة العربية وفي علاقات إسرائيل مع دول جوارها هو رفع موازنة الجيش الإسرائيلي من جهة، وتقزيم دور وزير الخارجية مقابل إبراز دور رئيس الوزراء في إدارة السياسة الخارجية لإسرائيل من جهة ثانية. وقد صادقت الحكومة الإسرائيلية على رفع ميزانية وزارة الدفاع أياما معدودة بعد ان تمت المصادقة على موازنة لسنتين على خلفية الأحداث الجارية في العالم العربي، وذلك تحسبا لإسقاطات التحولات الجارية في المنطقة وخصوصاً في ثلاثة مواقع أساسية: تعاظم التهديد النووي الإيراني، حالة القطيعة مع تركيا وتعاظم قوة الإخوان المسلمين في مصر.[٨٥] أتى قرار الحكومة الإسرائيلية ليعكس الحالة السياسية والنفسية للقيادة والمجتمع الإسرائيليين، وتعبيرا عن وعي عزلة إسرائيل الدولية والتحولات الجارية على المواقف الدولية تجاه ما يحدث في العلاقات الإسرائيلية-الفلسطينية، كما ويعي ان الثورات في العالم العربي من الممكن أن تأتي بحكومات ذات مواقف لا تخضع بشكل كامل للإرادة الأميركية، وتلعب دورا أكثر فاعلية في المنطقة، ما سيؤدي إلى فقدان إسرائيل لسياسة المهادنة التي تمثلت في المصالح المشتركة مع تركيا، وفي التوافق مع نظام الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك.

تأتي التحولات الاقليمية في وضع تتعمق فيه الهوة بين الوضع الداخلي الإسرائيلي، حيث تهيمن على المؤسسة السياسية قوى يمينية قومجية متطرفة، وبين والوضع الخارجي، حيث العزلة هي سيدة الموقف

تأتي التحولات الاقليمية في وضع تتعمق فيه الهوة بين الوضع الداخلي الإسرائيلي، حيث تهيمن على المؤسسة السياسية قوى يمينية قومجية متطرفة، وبين والوضع الخارجي، حيث العزلة هي سيدة الموقف. يستمر استقرار وضع الحكومة الحالية كما يستمر وضع الاستقرار الاقتصادي وبالمقابل تتراوح الدبلوماسية الإسرائيلية في مكانها وتبقى في حالة ترقب لمجريات لا تستطيع التأثير فيها بشكل قوي على الرغم من أن هذه التطورات تتجه نحو الابتعاد عن التماشي مع المصالح الإسرائيلية على الرغم من أنها لا تعني القطيعة مع المصالح الأميركية والأوروبية.

هنالك إحساس عام بالقلق في المجتمع الإسرائيلي، حيث أن ردود الفعل الدولية على ما تقوم به إسرائيل في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ومسألة الاستيطان لا يترك بابا للشك بان توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية هي الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في تغييرات جدية أو استراتيجية. وتأتي ردود الفعل الدولية على أشكال مختلفة منها البرود في العلاقات مع البيت الأبيض والإدارة الأميركية بشكل عام على الرغم من الفيتو الأميركي على قرار مجلس الأمن الدولي لشجب سياسة إسرائيل الاستيطانية في بداية العام ٢٠١١، وفي عدم الثقة الآخذة بالتعمق بين القيادة الألمانية

٨٥ موتي باسوك، «لجنة المالية صادقت على زيادة ٧٠٠ مليون دولار لميزانية الأمن للعام ٢٠١١»، **دي ماركر**، ٨ شباط ٢٠١١، وايضا على الرابط التالي http://www.themarker.com/tmc/article.jhtml?log=tag&ElementId=mb20110208_8521363. (شوهد ٢/ ٣/ ٢٠١١)

والفرنسية والحكومة الإسرائيلية.[٨٦] إن الفيتو الأميركي في كانون الثاني ٢٠١١ حول الاستيطان قوبل بتصويت أوروبي ضد إسرائيل في مجلس الدفاع، وهو يعزل الولايات المتحدة ويضعف موقفها، في وقت تعمل فيه جاهدة للحفاظ على تأثيرها في المنطقة مقابل نفوذ روسيا والصين واللتين تبديان اهتماماً متزايداً بما يحدث في الشرق الأوسط.

عبرت عن الوضع الإسرائيلي رئيسة المعارضة ورئيسة حزب كاديما، تسيبي ليفني بقولها «لا أعرف متى وما هو قرار الأمم المتحدة بشأن الدولة الفلسطينية، ولكن شيئا واحدا واضح المعالم، وهو بأن إسرائيل معزولة. الصداقة القوية مع الولايات المتحدة، الصداقة التي تمثل قاعدة قوة الردع الإسرائيلية أصبحت محط جدل، حتى بعد خطاب أوباما. القواعد الإسلامية القوية في المنطقة – تركيا ومصر – تتحول ضد إسرائيل.»[٨٧] وقد عبر عن هذا الوضع وزير الدفاع الأميركي، ليون بانيتا، الذي صرح في تشرين الأول ٢٠١١ أن على إسرائيل أن تقوي علاقاتها مع دول أخرى في المنطقة من أجل الحصول على استقرار، وأضاف «إسرائيل تحافظ على تميّز نوعي عسكري ولكن السؤال: هل هذا كاف إذا لم تعزز نفسك في الساحة الدبلوماسية؟. الأمن الحقيقي يأتي نتيجة المزج بين العمل الدبلوماسي والعمل على القوة العسكرية.»[٨٨]

توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية هي الإبقاء على الوضع القائم وعدم الدخول في تغييرات جدية أو استراتيجية.

تعكس هذه المقولة الامتعاض الأميركي من السياسة الخارجية الإسرائيلية وتبطن عدم رضا إدارة الرئيس أوباما من سلوكيات الحكومة الإسرائيلية، خصوصاً لأنها ترى علاقة مباشرة بين الجمود في المسار التفاوضي مع الفلسطينيين و استمرار إسرائيل في التوسع الاستيطاني من جهة وبين التدهور في العلاقات مع تركيا ومصر من جهة أخرى. فالموقف الأميركي هو أن التفاوض وحل القضية الفلسطينية يساعدان في مواجهة التهديد الإيراني، بينما ترى الحكومة الإسرائيلية أن العكس صحيح. يبقي هذا التباين الشرخ القائم بين الإدارة الأميركية وإسرائيل على حاله دون استطاعة الرئيس الأميركي المواجهة في سنة يتنافس فيها على الرئاسة الأميركية مرة ثانية. ولكن لا شك أن انتخاب أوباما لدورة ثانية ممكن أن يأتي بجديد يضع إسرائيل في عزلة أقوى أو تحت ضغوطات تلزمها تغيير نهجها في المنطقة.

٨٦ **يديعوت أحرونوت**، ٢١ شباط ٢٠١١.

87 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4125722,00.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).

88 http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4130116,00.html. (شوهد آخر مرة ١٨/ ٢/ ٢٠١٢).